

تقرير مراجع الحسابات الداخلي

١- يُقدّم مكتب خدمات المراقبة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقويمية ٢٠٢١ إلى جمعية الصحة العالمية للعلم.

٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي بشأن المراجعة الداخلية للحسابات اختصاص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة (المكتب). وتقضي الفقرة ١١٢-٣ (د) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية. وتتص هذه القاعدة أيضاً على أن يُحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تُعد ضرورية.

٣- ويتيح المكتب خدمات الضمان والمشورة بشكل مستقل وموضوعي بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسين هذه العمليات. وإذ يتبع أسلوباً منهجياً ومنضبطاً، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها عن طريق تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة وتعزيزها. وتقع على عاتقه أيضاً مسؤولية التحقيق في أي مخالفة مزعومة.

٤- وللمكتب أن يطلع اطلاعاً تاماً وفورياً ودون قيود على جميع السجلات والممتلكات وعلى شؤون الموظفين والعمليات والوظائف داخل المنظمة التي يرى أن لها صلة بالموضوع قيد الاستعراض. وعلى غرار الوضع الذي أُبلغ عنه في عام ٢٠٢٠، فُرِضت قيود على نطاق عمل المكتب في عام ٢٠٢١ نتيجة لحظر السفر، ومن ثم اضطلع بمعظم العمل عن بُعد. وأخذت خطة عمل المكتب بعين الاعتبار التحديات الرئيسية الناشئة عن استجابة المنظمة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والمخاطر المستجدة، مثل المخاطر المتعلقة بالمشتريات المرتبطة بكوفيد-١٩ وتكنولوجيا المعلومات/ أمن الفضاء الإلكتروني.

الغرض من عمل المكتب ونطاقه

٥- يقدم المكتب، طبقاً لولايته، خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق إلى المنظمة وإلى بعض الكيانات التي تستضيفها المنظمة (مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز،^١ ومركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة، والمرفق الدولي لشراء الأدوية) وإلى الوكالة الدولية لبحوث السرطان. وفي إقليم الأمريكتين التابع لمنظمة الصحة العالمية، يعتمد المكتب على الأعمال التي يضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات الداخلية التابع لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية لتغطية عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة (انظر الفقرتين ٧٤ و ٧٥).

١ تُؤمّل وظيفة مراجع حسابات برتبة ف-٥ من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وتُخصّص لمراجعة حسابات البرنامج.

إدارة المكتب

٦- يقدم المكتب تقاريره مباشرة إلى المدير العام، ويباشر أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات التي صدرت عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين، واعتمدت لاستخدامها على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها، والمبادئ والإرشادات الموحدة بشأن التحقيقات التي اعتمدها المؤتمر العاشر للمحققين الدوليين.

٧- ويضم المكتب في عضويته مديراً ومنسقاً لمراجعة الحسابات، ومنسقاً آخر لشؤون التحقيق، وما مجموعه ١٠ مراجعي حسابات وأربعة محققين وموظفين اثنين يقدمان الدعم. وقد ظلت وظيفتان محدداً المدة شاغرتين في عام ٢٠٢١، ألا وهما وظيفة كبير مراجعي الحسابات ووظيفة رئيس التحقيقات. وشغل هذه الوظيفة الأخيرة معظم فترات السنة على أساس العمل بالإتابة مراجع حسابات كبير يتمتع بخبرة كبيرة في مجال إجراء التحقيقات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، شُغِلَت مؤقتاً وظيفة رئيس التحقيقات بتعيين موظف على مستوى المدير، يتمتع بالخبرة في التعامل مع ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

٨- ويجري تنفيذ التعزيز المخطط له لوظيفة التحقيق المُبلَغ عنه في عام ٢٠٢٠، إلى جانب الشروع في إنشاء وظائف محققين إضافية بعقود توظيف محددة المدة، لسد الثغرات المحددة والمساعدة على تصفية المتراكم من قضايا التحقيق، برغم بطء التقدم عما كان متوقعاً. واستمر المكتب، ككندبير مؤقت في عام ٢٠٢١ ويمتد إلى عام ٢٠٢٢، في استخدام عقود عمل طويلة الأجل لتوظيف الخبراء الاستشاريين مع محققين خارجيين اثنين وعدد من الاتفاقات الطويلة الأجل مع مؤسسات خارجية لتوفير الخبرات الملائمة. وبالتشاور مع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، وافقت الإدارة العليا على اختصاصات العمل، وتحققت من صحة الطلب المقدم بشأن الحصول على الوظائف الإضافية لتعيين الموظفين، والآثار المترتبة على الموارد ذات الصلة لتنفيذ الهيكل الأفضل المقترح. وفي هذا السياق، رسم المكتب خريطة الموظفين الحاليين مع الهيكل "الأفضل" لوظيفة التحقيق، وشرع في تعيين فريق كبار المحققين لقيادة الوظيفة الجديدة. ويجري حالياً أيضاً تعيين ١٠ محققين إضافيين في وظائف محددة المدة (أربع وظائف برتبة ف-٤، وثلاث وظائف برتبة ف-٣، وثلاث وظائف برتبة ف-٢)، وقد بدأت إجراءات التعيين العام الماضي.

٩- وبناءً على التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المستقلة المعيّنة لمراجعة الادعاءات المرتبطة بالاستجابة العاشرة لفاشية مرض فيروس الإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عيّن المدير العام رئيساً للتحقيقات يركز على متابعة التحقيقات المتعلقة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين المتبقية من عمل اللجنة المستقلة، مدعوماً بقدرات محققين مؤقتين لتلبية الاحتياجات المفاجئة، يتمتعون بالخبرة في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بهدف إنهاء المتراكم من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي بحلول موعد انعقاد جمعية الصحة الخامسة والسبعين في أيار/مايو. ولدى إعداد هذا التقرير، كان التقدم يسير على قدم وساق صوب إدراك هذا الهدف. وقد التحق ستة موظفين إضافيين في مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، والتحق ستة إضافيون بحلول آذار/مارس، لخفض العدد المتراكم من القضايا تصدياً للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأنشئت القدرات الإضافية لتلبية الاحتياجات المفاجئة من خلال اتفاقات طويلة الأجل، بهدف التعامل مستقبلاً مع العدد المتزايد المتوقع من ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، وغيرها من السلوكيات المسيئة. ويتمثل الهدف على المدى المتوسط في توفير موارد إضافية تتناسب مع الجهد المطلوب لمعالجة الحجم المتكرر للقضايا، بالإضافة إلى الاحتفاظ بإمكانية الوصول إلى قدرة منفصلة على تلبية الاحتياجات المفاجئة لتناول المتراكم من القضايا القديمة (الهدف إنجاز ذلك لجميع القضايا القديمة في غضون الاثني عشر شهراً المقبلة في أحسن الأحوال).

١٠- وتُخصّص الموارد المتاحة للمكتب وفقاً للأولويات المحددة؛ ولكن الحالات المحفوفة بمخاطر جمة يمكن أن تستجد على حين غرة، وقد تحوّل الموارد البشرية عن مسار الأولويات الأساسية المحددة. وبناءً على ذلك، يمنح المكتب الأولوية لنهج مرن، ويعتمده في تحديث خطة عمله، ثم يعدّل الجدول الزمني لمواجهة أي عوامل غير متوقعة تؤثر على مهام العمل.

١١- ولضمان الوفاء بولايته، تُوزَّع ميزانية المكتب ما بين الموارد البشرية وتكاليف السفر والخدمات الاستشارية وإمدادات التشغيل. وقد تمكَّن المكتب خلال عام ٢٠٢١ من تغطية مصروفاته. وتُرصد معدلات الإنفاق باستمرار وتُبذل الجهود لضمان تحقيق القيمة مقابل المال، من خلال اتخاذ تدابير تكفل الكفاءة المستمرة في استخدام الموارد.

١٢- وتعزيزاً لتغطية خدمات الرقابة الداخلية إلى أقصى حد، يضطلع المكتب بما يلي: (أ) مواصلة تنقيح نموذجه لتقييم مخاطر المراجعة من أجل تخصيص موارده للمجالات التي تشهد أعلى مستويات المخاطر؛ (ب) استعراض نهجه وتكييفها دورياً فيما يتصل بإجراء عمليات مراجعة الحسابات المتكاملة والتشغيلية والمكتبية؛ (ج) استخدام تقارير موجزة تتعلق بالتحقق من امتثال العمليات؛ (د) استخدام نظام برمجيات حاسوبية لإدارة مراجعة الحسابات بهدف تنظيم أوراق العمل بالوسائل الإلكترونية وتسهيل متابعة تنفيذ التوصيات؛ (هـ) تطبيق المعايير المتفق عليها لتحديد أولويات ما يتلقاه من تقارير مثيرة للقلق لغرض التحقيق فيها (منح الأولوية القصوى للتحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش والاعتداء الجنسيين). وفي عام ٢٠٢١، استمر المكتب في زيادة استخدام تحليلات البيانات وعزز قدرات الطب الجنائي الرقمي. وشارك المكتب أيضاً في اجتماعات ومناقشات مع الشبكات المهنية المعنية لمنظومة الأمم المتحدة، من أجل مواصلة نهجه وتقاسم أفضل الممارسات.

١٣- وإضافةً إلى ذلك، يُبلِّغ المكتب نتائجها إلى الجهات صاحبة المصلحة، متشياً مع العناصر الخمسة للنموذج الذي أعدته لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي،^١ واعتمدته المنظمة أساساً لإطارها الخاص بالمساءلة. واستندت خطة عمل مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢١ إلى التقييم المستقل للمخاطر الذي أجراه المكتب، ومع مراعاة سجل المخاطر الرئيسية في المنظمة.^٢ ويواصل المكتب أيضاً تنقيح برنامجه للعمل من أجل تعزيز المواءمة في الإبلاغ عن أنشطة الضمان عبر خطوط الدفاع الثلاثة، ابتداءً من تأكيدات الإدارة بشأن الرقابة الداخلية، وانتهاءً بنتائج مراجعة الحسابات الداخلية.

١٤- وواظب المكتب على الاتصال المنتظم بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة خلال عام ٢٠٢١، توخياً لتنسيق أعمال المراجعة وتلافي حالات التداخل في التغطية. وزوَّد المكتب مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة بنسخ عن تقارير المراجعة الداخلية، وشارك في اجتماعات اللجنة حرصاً على ضمان الاستمرار في إجراء حوار مفتوح مع أعضائها، وتنفيذاً لإرشاداتهم وتوصياتهم بشأن المسائل المدرجة ضمن نطاق مسؤولياتهم في مجال الرقابة. وثابر المكتب أيضاً على إجراء اتصالات منتظمة بإدارات المنظمة الأخرى، واستمر في العمل مع المعنيين بوظائف المساءلة في المنظمة، مواصلةً للإسهام في تعزيز قيم المنظمة المؤسسية.

١٥- ويستخدم المكتب نظاماً فعالاً لإدارة القضايا يعتمد على تكنولوجيا شيربوينت (SharePoint)، الذي يُعد مستودعاً لملفات القضايا الخاضعة للتحقيق. ويستخدم المكتب أيضاً منصة إلكترونية آمنة تتيح النفاذ عن بُعد إلى تقارير المراجعة الداخلية، بناءً على طلبات الدول الأعضاء والأطراف الأخرى، وبإذن من المدير العام. ويدرج المكتب قائمة بتقارير مراجعة الحسابات الأخيرة في موقع المنظمة الإلكتروني، حتى يمكن للدول الأعضاء الحصول على أحدث المعلومات عن تقارير مراجعة الحسابات التي تصدر خلال العام. وقد اكتمل تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقييم الخارجي لعام ٢٠١٨ لوظيفة المراجعة خلال عام ٢٠٢١.

١ يحدد النموذج المجالات الرئيسية على أنها إطار الرقابة، وإدارة المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والرصد.

٢ انظر سجل المخاطر الرئيسية في المنظمة (بالإنكليزية) على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.who.int/publications/m/item/principal-risks> (تم الاطلاع في ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).

عمليات مراجعة الحسابات

١٦- يقدم المكتب وفقاً لولايته خدمات مستقلة وموضوعية لمراجعة الحسابات والتحقيق وخدمات المشورة تستهدف إضافة القيمة، وتحسين عمليات المنظمة والارتقاء بنزاهة المنظمة وسمعتها. ويساعد المكتب المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق اتباع نهج منظم ومنضبط لتقييم الفعالية وتعزيزها، في إطار ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر وإجراءات الرقابة، بغية تقديم ضمانات معقولة تكفل ما يلي: (١) تحديد المخاطر وإدارتها على النحو الملائم؛ (٢) التفاعل مع مختلف الأفرقة المعنية بالحوكمة داخل الأمانة وفقاً لجميع القواعد المعنية؛ (٣) تقديم كم كبير من المعلومات المالية والإدارية والبرمجية والعملية الدقيقة والموثوق بها في الوقت المناسب؛ (٤) امتثال الموظفين وغيرهم من العاملين في تصرفاتهم للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (٥) الحصول على الموارد بطريقة اقتصادية والاستفادة منها بكفاءة وحمايتها بالقدر الكافي؛ (٦) تنفيذ البرامج والخطط وبلوغ الأهداف والإسهام في تحقيق نتائج مستدامة؛ (٧) تعزيز الجودة واستمرار التحسين في إطار إجراءات الرقابة في المنظمة.

١٧- وفي ختام كل مهمة، يُعدُّ المكتب تقريراً مفصلاً، ويقدم توصيات إلى الإدارة لمساعدتها على إدارة المخاطر وصون الضوابط وضمان الحوكمة الفعالة داخل الأمانة. وقد عُرضت بإيجاز المسائل الحاسمة التي حُددت أثناء الاضطلاع بكل مهمة ضمن هذا التقرير. ويتضمن الملحق ١ قائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب في إطار خطة عمله لعام ٢٠٢١، ومعلومات عن حالة تنفيذ عمليات مراجعة الحسابات المفتوحة حتى ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢. ويستخدم المكتب نظاماً للتقييم من أربعة مستويات لاستنتاجاته العامة المتعلقة بعمليات مراجعة الحسابات، وهي: (١) مُرضية؛ (٢) مُرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات؛ (٣) مُرضية جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى؛ (٤) غير مُرضية. ونظراً إلى التحديات التي يجري مواجهتها في إطار عمليات الطوارئ، فقد استرشدت خطة عمل المكتب لعام ٢٠٢١ بجهود المنظمة للتصدي لجائحة كوفيد-١٩ والمكاتب القطرية للمنظمة التي تشهد طوارئ مختلفة التصنيف.

١٨- وواصل المكتب تكيف طريقة عمله باعتماد خطة عمل "مرنة" بسبب جائحة كوفيد-١٩. ونتيجة للقيود المفروضة على السفر، أُجري معظم عمليات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢١ في شكل استعراضات مكتبية انطلاقاً من المقر الرئيسي. ولا تتطلب الاستعراضات المكتبية السفر إلى الموقع وتستخدم البيانات المتاحة في نظام الإدارة العالمي والوثائق الداعمة المحملة إلى نظام إدارة المحتويات المؤسسية، وتكملها الاجتماعات والمقابلات الافتراضية مع الجهات الخاضعة للمراجعة والجهات الشريكة. وهناك قيود منطقية متصلة بالنطاق ناشئة عن العجز عن أداء مهام معينة مثل الإحصاء المادي للمخزونات والمستودعات والأصول المادية الأخرى والمصروفات النثرية وبعض جوانب إدارة أسطول المركبات والتدابير الأمنية المنفذة في المكاتب القطرية. وقد يسّرت خبرة المكتب في مجال إجراء الاستعراضات المكتبية مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢١. وأجرى المكتب أيضاً في عام ٢٠٢١ مراجعات استشارية تصدياً لاثنتين من المخاطر الرئيسية المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩، وهما الناشئان عن أنشطة المشتريات ذات الصلة بكوفيد-١٩ والمسائل المتكررة في المشتريات مثل إدارة البائعين. وتلخّص الفقرات التالية نتائج عمليات مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢١ من حيث مجالات التحسين المطلوب المحددة لمعالجة المخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى.

عمليات المراجعة المتكاملة

١٩- إدارة استئصال شلل الأطفال (الإدارة) في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء الإدارة كان مرضياً جزئياً، مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. ولاحظت المراجعة العديد من الممارسات الجيدة التي تنطوي على إمكانية الاستفادة منها على مستوى المنظمة، والتي تضمنت: (١) إعداد برنامج عمل مؤقت للعمل المتكامل، في سياق

كوفيد-١٩، لضمان عمل متماسك وتعاوني عبر الإدارات المتعددة للحفاظ على الوظائف الأساسية المرتبطة بمكافحة شلل الأطفال؛ (٢) تشكيل لجنة توجيهية إقليمية رفيعة المستوى بشأن الانتقال في مجال شلل الأطفال، يرأسها المدير الإقليمي وتضم أعضاء من الإدارات المعنية بالمكتب الإقليمي لشرق المتوسط، التي توفر التوجيه العام والإشراف على الانتقال في مجال شلل الأطفال في الإقليم؛ (٣) إرساء ثقافة التقييم المدمجة في هيكل المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال. ومن القضايا التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يلي: (١) التحديات التي يجري مواجهتها في تفعيل مركز أفغانستان وباكستان الخاص بالمبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال، حيث لم تأخذ عملية التخطيط للمركز في الاعتبار بشكل كافٍ المسائل القانونية، وقللت شأنَ التحديات المتعلقة بإحاق الموظفين/ المتعاقدين من وكالات غير تابعة للأمم المتحدة؛ (٢) الموارد المالية المحدودة، التي إذا لم تُعالج، فستعوق التقدم المحرز صوب تحقيق النتائج المتوقعة؛ (٣) التأخيرات في تنفيذ خطة الموارد البشرية، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل الوظائف الشاغرة (٤٧٪) في الإدارة؛ (٤) عدم كفاية مشاركة الإدارة في التخطيط الاستراتيجي للدعم القطري، وهو ما أدى إلى أن استراتيجية التعاون القطري لبلد يتوطنه شلل الأطفال لم تنظر إلى شلل الأطفال بشكل كافٍ بوصفه إحدى الأولويات الرئيسية للتعاون في المنظمة، وضيّعت فرصاً للتخطيط الاستراتيجي المنسق للتعاون مع مجتمع العمل الإنساني بشأن شلل الأطفال؛ (٥) الفرص الضائعة للتخطيط التشغيلي المتكامل للانتقال في مجال شلل الأطفال عبر البرامج الرئيسية. وحددت مراجعة الحسابات أيضاً مسائل منطوية على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية متعلقة بما يلي: (١) تعميم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في تصميم البرامج وتطوير المنتجات المعرفية؛ (٢) إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٣) الموافقة على المنشورات؛ (٤) التعاقد مع الاستشاريين.

٢٠- **منظمة الصحة العالمية في أنغولا.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً، مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. وتضمنت المسائل التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يلي: (١) مخاطر عدم تنفيذ خطة العمل وعدم تحقيق النتائج المتوقعة، بما في ذلك البرامج ذات الأولوية المنضوية تحت ركيزة برنامج العمل العام الثالث عشر للسكان الأوفر صحة، عندما تكون المتطلبات من الموظفين والموارد غير متاحة؛ (٢) المسائل المتعلقة بإجراء أنشطة ضمان التعاون المالي المباشر؛ (٣) عدم كفاية المساءلة عن أداء المكتب القطري ونتائجه، عندما لا يُرصد تنفيذ الميزانية البرمجية ولا يُبلغ عنه بدقة. وحددت مراجعة الحسابات أيضاً مسائل منطوية على مستوى متوسط من المخاطر المتبقية، منها: (١) عدم تجديد استراتيجية التعاون القطري منذ عام ٢٠١٩؛ (٢) عدم الامتثال لمتطلبات إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٣) عدم الامتثال لمتطلبات استعراض لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة؛ (٤) أوامر الشراء بأثر رجعي؛ (٥) عدم وجود عملية اختيار أولي لموردي المكتب القطري؛ (٦) عدم إجراء عمليات تقييم منتظمة للتعاون المالي المباشر للشركاء المنفذين؛ (٧) عدم كفاءة إدارة المركبات؛ (٨) الافتقار إلى إجراءات اختيار تنافسية لتعيين أصحاب وظائف اتفاقات الخدمات الخاصة؛ (٩) المسائل المتعلقة بدقة توقيت تقارير المانحين؛ (١٠) تدني مستوى رصد عمليات الاستجابة للطوارئ والإبلاغ عنها مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية؛ (١١) عدم كفاية عامل الاستدامة في بعض التدخلات التي يقودها المكتب القطري؛ (١٢) تدني مستوى تنفيذ عمليات تقييم البرامج لضمان المساءلة والمراقبة على الأداء، والنتائج والفرص الضائعة للتعلم التنظيمي.

٢١- **منظمة الصحة العالمية في الصومال.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً، مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. وتضمنت المسائل التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يلي: (١) عدم كفاية التقدم المحرز في خطة الموارد البشرية للتمكين من تنفيذ البرامج ذات الأولوية في خطة العمل وتحقيق النتائج المتوقعة؛ (٢) انخفاض معدلات إكمال تدريب المنظمة الإلكتروني الإلزامي لغير الموظفين، ولا سيما تدريب بعض أصحاب العقود من غير الموظفين على منع المضايقة ومنع الاستغلال والانتهاك

الجنسيين؛ (٣) عدم كفاية أنشطة الضمان المتعلقة بأنشطة التنفيذ المباشر، وتحديدًا الفحص العشوائي للوثائق الداعمة للتنفيذ المباشر التي لم ينفذها موظفو الشؤون المالية في المكتب القطري تنفيذًا منهجيًا؛ (٤) التنفيذ الجزئي لآلية الصرف المباشر عن طريق المدفوعات بواسطة الهواتف المحمولة (شغل المكتب القطري نظام آلية الصرف المباشر منذ عام ٢٠٢٠ في منطقة صوماليلاند، ولكن المكتب القطري يواصل استخدام نظام السلف النقدية التشغيلية في دفع الحوافز للعاملين في الخطوط الأمامية لمكافحة شلل الأطفال في مناطق أخرى). ولوحظ وجود مستوى متوسط من المخاطر المتبقية في المجالات الآتية: (١) عدم اعتماد استراتيجية التعاون القطري ونشرها؛ (٢) التأخير في تنفيذ خطة الانتقال في مجال شلل الأطفال؛ (٣) عدم كفاية الاستدامة لبعض التدخلات التي يقودها المكتب القطري؛ (٤) تدني مستوى التنفيذ في تقييم البرامج لضمان المساءلة والمراقبة على الأداء والنتائج، والفرص الضائعة للتعليم التنظيمي؛ (٥) عدم وجود فحوصات عشوائية للضمانات القائمة على المخاطر للوثائق الداعمة للتعاون المالي المباشر (أي أنشطة الضمان)؛ (٦) عدم كفاية المساءلة عن التبرير لدعم مدفوعات الرواتب للموظفين بموجب اتفاقات التعاقد الفرديين المحليين؛ (٧) الأرصدة المتبقية في المنح المنتهية الصلاحية والمنح التي توشك على الانتهاء؛ (٨) عدم كفاية تعبئة الموارد للبرامج غير الطارئة؛ (٩) عدم تبرير الفعالية لقاء التكاليف لصيانة مكتب الاتصال في نيروبي؛ (١٠) عدم الامتثال لمتطلبات إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة.

٢٢- **منظمة الصحة العالمية في جمهورية إيران الإسلامية.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً مع وجود إجراء بعض التحسينات، من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى وتحسين الفعالية. وقد لاحظت مراجعة الحسابات العديد من الممارسات الجيدة مع إمكانية التعلم على مستوى المنظمة، وقد تضمنت: (١) المشاركة الفعالة مع الحكومة للنهوض بجدول أعمال الصحة العالمية والمساهمة في السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية الوطنية؛ (٢) إنشاء عملية وجدول بيانات لرصد شحن البضائع وتسليمها وتوزيعها. وتضمنت المسائل التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يأتي: (١) عدم تجديد استراتيجية التعاون القطري منذ عام ٢٠١٤؛ (٢) عدم كفاية خطة الموارد البشرية، لا سيما عند الأخذ في الاعتبار الموارد البشرية المرتبطة بالتمويل الإضافي من مشروع البنك الدولي للمشتريات المرتبطة بكوفيد-١٩. وحددت المراجعة أيضاً مسائل محفوفة بمستوى متوسط من المخاطر المتبقية، ومنها: (١) عدم خضوع البحوث التي تشمل مشاركة البشر بتمويل و/ أو دعم من المكتب القطري للمراجعة المنهجية من جانب لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة؛ (٢) عدم الامتثال لمتطلبات إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٣) عدم تحديث سجل المخاطر تحديثاً كافياً؛ (٤) عدم تعبئة الموارد الكافية للبرامج ذات الأولوية؛ (٥) عدم الامتثال لمتطلبات الموافقة على المنشورات؛ (٦) عدم كفاية الفصل بين المهام في إدارة حساب السلف المستديمة الإلكتروني؛ (٧) الافتقار إلى تقييم منتظم وحسن التوقيت لأداء اتفاقات الخدمات الخاصة؛ (٨) تدني مستوى التنسيق في تنفيذ الاستجابة الاستراتيجية والخطة التشغيلية المشتركة؛ (٩) عدم كفاية رصد عمليات الاستجابة للطوارئ والإبلاغ عنها مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية؛ (١٠) عدم تقييم البرنامج لضمان المساءلة عن الأداء والنتائج والمراقبة عليهما، والفرص الضائعة للتعليم التنظيمي.

٢٣- **منظمة الصحة العالمية في نيجيريا.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً، مع وجود إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. وقد لاحظت المراجعة العديد من الممارسات الجيدة مع إمكانية التعلم على مستوى المنظمة، مثل زيادة استخدام الأموال عبر الهواتف المحمولة في معاملات آلية الصرف المباشر، وانخفاض عدد الحسابات النقدية في حساب السلف المستديمة الإلكتروني. وتضمنت المسائل التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يأتي: (١) تدني مستوى الدعم في تنفيذ خطة الانتقال الوطنية في مجال شلل الأطفال، والفرص الضائعة لتحقيق الهدف التكاملي المرتبط باستراتيجية الشوط الأخير لاستئصال شلل الأطفال، من أجل ضمان الانتقال المسؤول لجهود استئصال شلل الأطفال؛ (٢) التأخيرات الكبيرة في سداد مستحقات بعض

المستفيدين المشاركين في حملات التحصين (مثل طواقم التطعيم) من خلال آلية الصرف المباشر، وهو ما يؤثر سلباً على تقديم الخدمات والاستجابة للفاشيات، وبشكل أكثر تحديداً، المدفوعات المستحقة اعتباراً من عام ٢٠٢٠؛ (٣) عدم كفاية الأمن فيما يتعلق بنقل معلومات آلية الصرف المباشر، وهو ما يؤدي إلى مخاطر محتملة تتعلق بأمن البيانات وفقدان المعلومات السرية والحساسة أو تسريبها؛ (٤) عدم إكمال بعض أصحاب عقود الموظفين وغير الموظفين للتدريبات الإلزامية، وعدم وجود آلية لرصد حالة إكمال التدريبات الإلزامية لأصحاب العقود من غير الموظفين؛ (٥) عدم كفاية مستوى الامتثال عموماً لمتطلبات تدابير إدارة المخاطر الأمنية. وحددت المراجعة أيضاً مسائل محفوفة بمستوى متوسط من المخاطر المتبقية، منها: (١) تقييم المخاطر في غير أوانه وعدم مواءمة اعتبارات المخاطر بين سجل المخاطر والمخاطر المبلغ عنها في إطار إدارة البرامج؛ (٢) عدم كفاية الأساس الذي تستند إليه بعض درجات المخرجات المقيّمة ذاتياً فيما يتعلق بتقييم أداء الميزانية البرمجية وأوجه عدم الاتساق في التقارير المالية للميزانية البرمجية؛ (٣) تدني مستوى رصد عمليات الاستجابة للطوارئ والإبلاغ عنها مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية؛ (٤) عدم اتساق الأهداف الواردة في بعض توصيفات الوظائف مع الوظائف التي يؤديها الموظفون وعدم وضوح التسلسل الإداري؛ (٥) وجود شواغر في بعض الوظائف التقنية والتشغيلية الرئيسية؛ (٦) عدم الامتثال لمتطلبات الموافقة على المنشورات وعدم وجود تقييم منهجي بشأنها؛ (٧) تدني مستوى استخدام أداة إدارة المعلومات المؤسسية في عمليات الاستجابة للطوارئ؛ (٨) عدم الامتثال لمتطلبات إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٩) عدم الالتزام بمواعيد تقديم الجهات المانحة التقارير في الوقت المناسب؛ (١٠) عدم وجود خطة عمل رسمية لوظيفة الامتثال؛ (١١) مسائل متعلقة بمدى استكمال الوثائق الداعمة لأنشطة التنفيذ المباشر؛ (١٢) عدم كفاية رصد السلف التشغيلية.

٢٤- **منظمة الصحة العالمية في زمبابوي.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً، مع وجوب إجراء تحسينات كبرى من أجل التصدي للمخاطر المتبقية العالية المستوى والمتوسطة المستوى. ومن المسائل التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يأتي: (١) فرص ضائعة لتحسين مواءمة استراتيجية التعاون القطري مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في زمبابوي لتسريع جدول الأعمال الصحي؛ (٢) مخاطر عدم تحقيق النتائج المتوقعة، بما في ذلك البرامج ذات الأولوية في إطار الركيزة الثالثة من برنامج العمل العام الثالث عشر (تعزيز صحة السكان) عند عدم سد الثغرة الحالية في متطلبات الموظفين والموارد؛ (٣) عدم ملائمة استخدام آلية التنفيذ المباشر لسداد مقابل المشتريات الحكومية وتنفيذ شراء السلع و/أو الخدمات؛ (٤) عدم دعم النفقات وعدم كفاية الوثائق الداعمة لأنشطة التنفيذ المباشر؛ (٥) تنطوي العوائد الشهرية لحساب السلف المستديمة الإلكتروني على بنود لم يجر تسويتها مستحقة منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٠؛ (٦) عدم كفاية التنافسية والشفافية في اختيار اتفاقات الخدمات الخاصة. وحددت المراجعة أيضاً مسائل محفوفة بمستوى متوسط من المخاطر المتبقية متعلقة بالآتي: (١) إدارة المخاطر؛ (٢) إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٣) المشتريات؛ (٤) إدارة السيولة النقدية؛ (٥) رصد فعالية الاتصال.

٢٥- **منظمة الصحة العالمية في بابوا غينيا الجديدة.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن أداء المكتب القطري كان مرضياً جزئياً، مع وجوب إجراء بعض التحسينات من أجل التصدي للمخاطر المتبقية المتوسطة المستوى. ولم تكن هناك أي مسائل تنطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى. ومع ذلك، فقد حددت المراجعة عدة مسائل محفوفة بمستوى متوسط من المخاطر المتبقية، منها: الإطار التنظيمي: (١) لم تُقَيِّم استراتيجية التعاون القطري أو تُجَدِّد؛ (٢) عدم خضوع البحوث السريرية التي تشمل مشاركة البشر للاستعراض من جانب لجنة استعراض أخلاقيات البحوث التابعة للمنظمة؛ (٣) عدم الامتثال لمتطلبات إعلانات المصالح الخاصة بخبراء المنظمة؛ (٤) تدني مستوى شمولية وحسن توقيت تحديد المخاطر وتقييمها، فضلاً عن عدم إدراج إدارة المخاطر بشكل كافٍ في عمليات إدارة البرنامج؛ (٥) تعارض الأهداف الواردة في بعض التوصيفات الوظيفية مع الوظائف التي يؤديها الموظفون وعدم وضوح التسلسل الإداري؛ (٦) تدني مستوى الاستعداد للطوارئ الصحة العامة؛ (٧) عدم إكمال بعض الموظفين وغير الموظفين التدريب الإلزامي. وفيما يتعلق بالعمليات البرمجية والتشغيلية، شملت المسائل ما يلي: (١) عدم الامتثال

لمتطلبات الموافقة على المنشورات؛ (٢) عدم كفاية الوثائق الداعمة في اختيار الاستشاريين والافتقار إلى التقييم المنهجي لأدائهم؛ (٣) عدم وجود عملية اختيار أولي والافتقار إلى العناية الواجبة المنهجية للموردين؛ (٤) عدم إجراء تقييم منهجي للشركاء المنفذين للتعاون المالي المباشر والتنفيذ الجزئي فقط لأنشطة ضمان التعاون المالي المباشر؛ (٥) عدم كفاءة الضوابط المتبعة في المتابعة الشهرية لاستردادات ضريبة القيمة المضافة مع الحكومة؛ (٦) الافتقار إلى خطط عمل رسمية لتدابير إدارة المخاطر الأمنية المحددة للمكتب القطري. وفيما يتصل بالنتائج، شملت المسائل ما يلي: (١) تدني مستوى استخدام أداة إدارة المعلومات المؤسسية لدعم عمليات الاستجابة للطوارئ؛ (٢) تدني مستوى رصد عمليات الاستجابة للطوارئ والإبلاغ عنها مقابل مؤشرات الأداء الرئيسية لإطار الاستجابة للطوارئ؛ (٣) أوجه عدم الاتساق في التقارير المالية للميزانية البرمجية؛ (٤) انخفاض المساءلة المستقلة عن الأداء والنتائج والمراقبة عليهما، وكذلك الفرص الضائعة للتعليم التنظيمي، في غياب التقييم المنهجي لعمل المكتب القطري.

عمليات المراجعة التشغيلية

٢٦- تستهدف عمليات المراجعة التشغيلية تقييم عمليات إدارة المخاطر والرقابة في مجالات الشؤون المالية والإدارية، فيما يتعلق بنزاهة المعلومات المالية والإدارية؛ والكفاءة والاقتصاد في استخدام الموارد (بما في ذلك تحقيق القيمة مقابل المال)؛ والامتثال للوائح المنظمة وسياساتها وإجراءاتها؛ وحماية الأصول.

٢٧- **عملية التوظيف من خلال نظام ستيليس للتوظيف.** تمثلت الأهداف العامة لمراجعة الحسابات في تقييم فعالية الضوابط الداخلية في نظام ستيليس للتوظيف ومراجعة التحسينات في العملية التي أجريت في إطار مبادرة التحول في المنظمة، ولا سيما كفاءة عملية التوظيف من حيث حسن التوقيت. وخلصت مراجعة الحسابات إلى أن الضوابط والإجراءات الداخلية المعمول بها فيما يتصل بعملية التوظيف كانت مرضية جزئياً، مع وجود إجراء بعض التحسينات للتخفيف من وطأة المخاطر المتبقية العالية المستوى، وهو ما قد يؤثر على تحقيق النتائج المتوقعة. وعموماً، ثمة حاجة أساسية لتنسيق عملية التوظيف وتسجيل بيانات أداء العمليات الرئيسية عبر المكاتب الرئيسية لتسهيل الرصد ومعالجة الاختناقات وتحسين الكفاءة. وأشار تحليل بيانات نظام ستيليس للتوظيف فيما يتعلق بالمقر الرئيسي في عام ٢٠٢٠ إلى أن متوسط مدة دورة التوظيف للوظائف الفنية المحددة المدة، من تاريخ النشر إلى الاختيار، كان ١٨٥ يوماً (أي أكثر من ستة أشهر). وعلى الرغم من وجود مؤشرات على إحراز تقدم في عمليات التوظيف الأخيرة (انخفض متوسط المدة إلى ١٦٠ يوماً)، فإن الأهداف المحددة لمشروع التحول لم تتحقق بعد. وحددت المراجعة الملاحظات التالية مقترنة بمخاطر متبقية عالية المستوى: (١) اعتمد أصحاب المصلحة في التوظيف (المكاتب الرئيسية والمستخدمون) ممارسات مختلفة في استخدام نظام ستيليس للتوظيف، تؤدي إلى عدم الاتساق في تسجيل بيانات أداء العملية وفي اكتمال تحميل الوثائق الداعمة إلى النظام؛ (٢) تأثر مدى الفعالية في توفير آلية مراجعة مناسبة لعملية التوظيف بأكملها في نظام ستيليس للتوظيف بفعل هذه الممارسات غير المتسقة؛ (٣) لم يكن بعض المكاتب الرئيسية يُدخل بيانات العمليات الرئيسية كاملةً، ونتيجة لذلك، لم يتمكن نظام ستيليس للتوظيف من تقديم معلومات كاملة لتمكين الإدارة من رصد توقيت عملية التوظيف بالتفصيل؛ وعلى الرغم من استخدام المكاتب الرئيسية عمليات بديلة، فإنها لم تكن فعالة (ناقصة)، وغير حديثة، وغير كافية للتحليل؛ (٤) عدم كفاية الضوابط التي تضمن سرية المعلومات في وحدة eSkills؛ (٥) كانت هناك حاجة إلى إجراء تحسينات على الأداء الوظيفي لنظام ستيليس للتوظيف وإجراءات توظيف الموارد البشرية، فيما يتصل بالفرز المسبق وإعداد القوائم المختصرة وتقييم المرشحين ورصد التوقيت.

٢٨- **مجموعة الإدارة والتنسيق العامة في المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للمنظمة.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن الضوابط المنفذة للتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية في مجموعة الإدارة والتنسيق العامة في المكتب الإقليمي كانت مرضية جزئياً، مع وجود إجراء تحسينات كبرى. وأشارت مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢١ إلى أن فعالية الضوابط عموماً قد تدهورت منذ المراجعة السابقة التي أجريت في ٢٠١٨. ومن المسائل التي حددتها المراجعة على أنها محفوفة بمستوى عالٍ من المخاطر المتبقية ما يلي: (١) عدم اكتمال الوثائق الداعمة لنسبة ١٢٪ من أوامر الشراء للخدمات التي خضعت للمراجعة، ونسبة ٤٧٪ من أوامر الشراء للسلع، وعدم توافر

الوثائق الداعمة الرئيسية دائماً (مثل عروض الأسعار المستلمة، والوثائق الكاملة للتقييم ومنح الدرجات)، وهو ما حال دون إجراء مراجعة مستقلة مناسبة، والمساءلة عن معالجة المعاملات والقرارات والموافقات ذات الصلة؛ (٢) وفي الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩، أجرى المكتب الإقليمي عمليات تحقق بأثر رجعي من التعاون المالي المباشر في ٢٢ بلداً، وتقاسم نتائجها مع الشركاء المنفذين المعنيين من خلال جلسات لاستخلاص المعلومات؛ ومع ذلك، لم تكن هناك وثيقة رسمية لدعم تنفيذ الإجراءات الضرورية المحددة في كل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، عاق حظر السفر المرتبط بكوفيد-١٩ عملية التنفيذ، ولم تُنفَّذ أي بعثات في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ولم تُنفَّذ آليات بديلة للتخفيف بشكل كافٍ من وطأة المخاطر ذات الصلة. وفي تاريخ إجراء هذه المراجعة، تكررت ست توصيات من المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٨ (التقرير رقم ١٨/١١٥٥)، وأعيد تأكيد اثنتين منها جزئياً في تقرير مراجعة الحسابات لعام ٢٠٢١، من بين أمور أخرى، في مجالات المراجعات بأثر رجعي للوثائق الداعمة من أجل التعاون المالي المباشر، والتنفيذ المباشر وخطابات الموافقة على المنح، والمنح ذات الأرصدة المنتهية الصلاحية، ورفع التقارير إلى الجهات المانحة). وكشفت المراجعة أيضاً عن وجود مسائل محفوفة بمستوى متوسط من المخاطر المتبقية، مثل، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة: (١) تحديد المخاطر وتخفيف وطأتها من جانب مراكز الميزانية في المكاتب الإقليمية، بما في ذلك المكاتب القطرية، لم ينفَّذ أو يُحدَّث في الوقت المناسب؛ وفيما يتعلق بفعالية وكفاءة العمليات والبرامج: (١) عدم رصد إكمال التدريب الإلزامي لأصحاب العقود من غير الموظفين. وفيما يتعلق بموثوقية المعلومات المالية والتشغيلية ونزاهتها، شملت المسائل ما يلي: (١) عدم إجراء التقييم الذاتي للشركاء المنفذين للتعاون المالي المباشر باستمرار من جانب المكاتب القطرية؛ (٢) عدم إجراء أو توثيق تخطيط ضمان الخط الأول وأدائه وتوثيقه من جانب المكاتب القطرية بشكل كافٍ؛ (٣) عدم تسوية بنود معلقة منذ فترة طويلة في حساب السلف المستديمة الإلكتروني للمكتب القطري؛ (٤) عدم تنفيذ المنح أو تمديدتها في الوقت المناسب، وهو ما أدى إلى وجود أرصدة كبيرة لمنح منتهية الصلاحية. وفيما يتعلق بالامتثال، شملت المسائل ما يلي: (١) عدم تحديد معايير التقييم مسبقاً بشكل ثابت أو واضح في طلبات تقديم العروض والالتزام بها في تقييم المورد؛ (٢) تأخر تقارير المانحين وفوات أوانها؛ (٣) عدم توزيع الأموال في الوقت المناسب، أو عدم تمويل خطة العمل، أو عدم تحديد ميزانية المنحة. وفيما يتعلق بحماية الأصول: عدم تسجيل التنفيذ المباشر للسلف التشغيلية في الوقت المناسب.

٢٩- إدارة خدمات العمليات المؤسسية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. خلصت مراجعة الحسابات إلى أن الضوابط المنفذة للتخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية في إدارة خدمات العمليات المؤسسية في المكتب الإقليمي كانت مرضية جزئياً، مع وجوب إجراء بعض التحسينات. وعلى الرغم من وجود انخفاض طفيف في النسبة المئوية الإجمالية للضوابط الفعالة (٧٢٪ في ٢٠٢١ مقارنة بـ ٧٦٪ في ٢٠١٨)، لاحظت المراجعة لعام ٢٠٢١ تحسناً متمثلاً في انخفاض عدد الضوابط غير الفعالة المحفوفة بمخاطر متبقية عالية المستوى من ثلاثة (٣٪) في ٢٠١٨ إلى واحد (١٪) في ٢٠٢١. وحددت المراجعة مخاطر متبقية عالية المستوى فيما يتعلق بإدارة المخزون في المركز الإقليمي في دبي: كان هناك نقص في وظائف إدارة سلسلة التوريد لدعم إدارة المستودعات الأساسية وتتبع السلع (التي بلغت قيمتها ٣٩,٧ مليون دولار أمريكي في نهاية آب/ أغسطس ٢٠٢١)، وهو ما حدّ من فعالية عمليات المنظمة وكفاءتها. وأدى عدم وجود آلية تنسيق بين إدارة خدمات العمليات المؤسسية والمركز فيما يتعلق بالمشتريات وإدارة المخزون والخدمات اللوجستية إلى إعاقة قدرة المركز على دعم البرامج بكفاءة وتسليم السلع في الوقت المناسب، وهو ما ساهم أيضاً جزئياً في وجود أعباء معلقة وتأخر تقارير الجهات المانحة. وحددت المراجعة كذلك مسائل محفوفة بمخاطر متبقية متوسطة المستوى مثل: (١) عدم إكمال أصحاب العقود من غير الموظفين التدريب الإلزامي في الوقت المناسب وعدم رصده رصداً كافياً؛ (٢) وجود تأخيرات في تنفيذ خطة الموارد البشرية لإدارة خدمات العمليات المؤسسية؛ (٣) وجود تأخيرات في إجراء عمليات التوظيف بمتوسط وقت قدره ٢٣٧ يوماً لموظفي الاتفاقات المحددة المدة و ١٦٤ يوماً للموظفين المؤقتين من إعلان الوظيفة الشاغرة إلى تقديم تقرير الاختيار، مقارنة بعدد الأيام المستهدف البالغ ٧٦ يوماً؛ (٤) عدم إكمال موظفي المكاتب الإقليمية والقطرية تقارير نظام إدارة أداء الموظفين وتطويرهم في الوقت المناسب؛ (٥) تأخر إعداد التقارير بشأن أنشطة التعاون المالي المباشر؛ (٦) عدم تنفيذ أنشطة الضمان (مراجعات الوثائق الداعمة) باستمرار بشأن خطابات الموافقة، وعدم وجود آلية فعالة توفر نظرة

عامة على التغطية؛ (٧) عدم إجراء بعثات الضمان باستمرار من جانب المكتب الإقليمي/ الخط الثاني لاستعراض الوثائق الداعمة للمدفوعات/ المصروفات، من أجل التنفيذ المباشر والتعاون المالي المباشر خلال مدة المراجعة؛ (٨) عدم كفاية الاتصالات مع الشركاء المنفذين بشأن حصائل أنشطة الضمان للتعاون المالي المباشر؛ (٩) عدم تنفيذ المنح أو تمديداتها في الوقت المناسب، وهو ما أدى إلى أرصدة كبيرة لمنح منتهية الصلاحية؛ (١٠) عدم تحميل وثائق المشتريات الرئيسية بشكل منهجي إلى نظام إدارة المحتويات المؤسسية و/ أو نظام الإدارة العالمي، وتأخر تقارير الجهات المانحة أو فوات أوانها؛ (١١) "عدم تتبع" عدد كبير من المركبات، وعدم رصد بعض المكاتب القطرية استهلاك الوقود وتكاليف الصيانة في نظام إدارة أسطول المركبات (Tracpoint).

٣٠- **المكتب القطري في أوزبكستان.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن فعالية الضوابط في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات. وحددت المراجعة مسائل محفوفة بمخاطر متبقية عالية المستوى، منها: (١) عدم تطبيق المكتب القطري عملية لضمان إجراء العناية الواجبة الكافية على الموردين الرئيسيين؛ (٢) احتواء بعض الوثائق الداعمة للمعاملات، مثل العطاءات المستلمة، على "إشارات حمراء" لم يحددها أو يتابعها مانحو الموافقات في الوقت المناسب؛ (٣) قدم المكتب القطري العديد من طلبات الشراء بشأن إدارة الأحداث وخدمات الترجمة؛ إلا أنه لم يبرم اتفاقات طويلة الأجل مع موردي هذه الخدمات أو الاستعانة بمصادر معتمدة مسبقاً؛ (٤) عدم طلب المراجعة والموافقة من لجنة استعراض العقود الإقليمية بشأن الموردين الأعلى قيمة الذين يقدمون خدمات متكررة الشراء، حسب الاقتضاء؛ (٥) وجود نقص في البيانات الموثقة على مراجعة التسليمات والموافقة عليها من جانب الموظفين التقنيين المسؤولين؛ (٦) دفع الرواتب نقداً لغير الموظفين أصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة، بدلاً من استخدام التحويلات المصرفية، وهو ما يزيد مخاطر الخسارة والاختلاس المحتملة. وحددت المراجعة أيضاً بعض المسائل المحفوفة بمخاطر متبقية متوسطة المستوى، مثل: (١) عدم إعداد المكتب القطري قائمة مرجعية للاستعداد للطوارئ وفقاً لإطار الاستجابة للطوارئ؛ (٢) عدم الحصول على نماذج الإقرار الذاتي (العناية الواجبة) بشكل منهجي من مقدمي عطاءات الخدمات المحتملين.

٣١- **المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في غابون.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن فعالية الضوابط في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية. إلا أن المراجعة حددت بعض المسائل المحفوفة بمخاطر متبقية متوسطة المستوى، منها: (١) عدم إجراء الموظفين وغير الموظفين التدريب الإلزامي في الوقت المناسب؛ (٢) عدم تحديث سجل المخاطر للمكتب القطري في الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١، وعدم عقد اجتماعات للجنة الامتثال وإدارة المخاطر المحلية في الثنائية ٢٠٢٠-٢٠٢١؛ (٣) وجود تأخيرات متكررة في تقديم تقارير الإذن بالصرف وشهادة الإنفاق للتنفيذ المباشر؛ (٤) عدم وجود فصل كافٍ بين المهام في مجال التعامل مع النقد؛ (٥) وجود تأخيرات في تقديم التقارير في الوقت المناسب إلى الجهات المانحة؛ (٦) عدم اتساق بعض البيانات الواردة في التقييم الذاتي لإطار الرقابة الداخلية مع نتائج المراجعة.

٣٢- **المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية في سري لانكا.** خلصت مراجعة الحسابات إلى أن فعالية الضوابط في مجالات الشؤون الإدارية والمالية في المكتب القطري كانت مرضية. إلا أن المراجعة حددت بعض المسائل التي تتطلب اتخاذ إجراء من جانب الإدارة من أجل التصدي للمجالات التي تنطوي على مخاطر متبقية متوسطة المستوى، على النحو التالي: (١) عدم اتساق بعض توصيفات الوظائف مع الوظائف التي يؤديها الموظفون، وعدم إجراء مراجعة وظيفية لوظائف المكاتب القطرية ومهامه بعد؛ (٢) عدم إكمال الخبراء الاستشاريين التدريب الإلزامي على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشكل منهجي؛ (٣) عدم إعداد المكتب القطري قائمة للموردين المفضلين، بناءً على عملية اختيار أولي للموردين منهجية ومستقلة؛ (٤) عدم تنفيذ أنشطة ضمان التعاون المالي المباشر تنفيذاً كافياً، وذلك بسبب القيود المفروضة على السفر المتعلقة بجائحة كوفيد-١٩؛ (٥) عدم استلام تقارير التعاون المالي المباشر في الوقت المناسب؛ (٦) عدم النظر الكافي في الفصل بين المهام في حساب السلف المستديمة الإلكتروني وعمليات التعامل مع النقد.

٣٣- **عمليات تكنولوجيا المعلومات في إقليم شرق المتوسط.** تمثل الهدف من المراجعة في تقييم فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في التخفيف من وطأة المخاطر الرئيسية المرتبطة بعمليات تكنولوجيا المعلومات في إقليم شرق المتوسط، التي تضم أكثر من ٣٠٠٠ مستخدم. وركزت المراجعة على المجالات الرئيسية التالية والمخاطر المرتبطة بها: حوكمة المعلومات والتكنولوجيا وبنيتها التحتية؛ وعمليات نظم المعلومات وتطويرها؛ وضوابط أمن نظم المعلومات؛ وممارسات إدارة التغيير؛ والتخطيط للاستمرارية وإجراءات التعافي من الكوارث. وخلصت النتائج الإجمالية للمراجعة إلى عمل الضوابط ذات الصلة بشكل مرضٍ جزئياً، مع وجوب إجراء بعض التحسينات لتعزيز اكتمال الضوابط الحالية، وتحسين القدرة على تخفيف وطأة مخاطر تكنولوجيا المعلومات. ولاحظت المراجعة ما يلي: (١) أن بعض العمليات المهمة، مثل إدارة خدمات المستخدم النهائي والأجهزة المحمولة في الإقليم، لم تكن تعمل بشكل فعال لضمان استخدام الأجهزة الإصدار المدعوم من نظام التشغيل، وآخر التحديثات المتعلقة بالنظم والأمن؛ (٢) عدم وضوح الأجهزة عموماً (أجهزة الكمبيوتر المحمولة، والحواسيب، والحوادم) في المكاتب القطرية، من حيث التكوين العام، ويرجع ذلك إلى حقيقة أن الإدارة المركزية (أي غلوبال سينرجي) لحواسيب المستخدمين النهائيين لم تُنشَر بعد في الإقليم؛ (٣) لا يزال نطاق الدليل النشط "emro.who.int" القديم يُستخدم لإدارة وصول حسابات المستخدمين إلى الموارد المحلية (مثل محركات الأقراص المشتركة والحوادم المحلية). وتدرك إدارة إقليم شرق المتوسط تداعيات المخاطر، وقد بدأت بالفعل، جنباً إلى جنب مع إدارة المعلومات والتكنولوجيا في المقر الرئيسي، الاستعدادات لنشر غلوبال سينرجي في المكاتب القطرية للإقليم. ولبعض توصيات المراجعة تأثير استراتيجي كبير (أي نشر غلوبال سينرجي والنطاق القديم) وقد شجعت الإدارة على التعامل معها بوصفها أولوية.

٣٤- **ضوابط إدارة كلمات المرور والوصول المميز.** ركزت مراجعة الحسابات على المجالات الرئيسية التالية: متطلبات كلمات المرور وضوابط إدارة كلمات المرور للمستخدمين المنتظمين؛ ومتطلبات كلمات المرور وضوابط الإدارة للمستخدمين المميزين؛ والاستخدام الفعلي للحسابات المميزة للوصول إلى نظم المنظمة. وخلصت المراجعة إلى أن ضوابط إدارة كلمات المرور وإدارة الحسابات المميزة كانت مرضية جزئياً، مع وجوب إجراء تحسينات كبرى لضمان فعاليتها في التخفيف من تهديدات أمن الفضاء الإلكتروني والمخاطر ذات الصلة. وحددت المراجعة كذلك، أو أكدت، العديد من الاستنتاجات السابقة الواردة في التقييمات الخارجية الأخيرة. وبعض هذه الاستنتاجات بالغة الأهمية، وتتطلب اهتماماً وإجراءات فورية من الإدارة، مثل: (١) معالجة الثغرات في الأداء الوظيفي المتوقع والفعلي لضوابط كلمات المرور؛ (٢) تنفيذ الضوابط التقنية أو هدف سياسة المجموعة للحسابات المميزة، التي يبدو أنها غير مطبقة؛ (٣) مراجعة متطلبات كلمات المرور لسياسة المنظمة المعنية بأمن الفضاء الإلكتروني، وإعادة النظر في تضمين متطلبات سجل إصدار كلمة المرور، والتحكم في محاولات تسجيل الدخول غير الناجحة؛ (٤) تنفيذ آلية ضمان الرقابة للتأكد من أن ضوابط كلمات المرور تعمل على النحو المتوقع، وتتوافق مع سياسة المنظمة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني؛ (٥) إعطاء الأولوية للعمل على العدد الكبير من مواطن الضعف المعروفة بالفعل، التي لم تُعالج بعد، والتي حددتها التقييمات السابقة، وأعيد تأكيدها من خلال هذه المراجعة؛ (٦) معالجة مجالات عدم امتثال الضوابط الفعلية لسياسة المنظمة العالمية المعنية بأمن الفضاء الإلكتروني؛ (٧) تحسين الحوكمة فيما يتعلق بإدارة الوصول المميز؛ (٨) تنفيذ الرصد الدوري لإدارة الوصول المميز.

٣٥- **إجراءات معالجة مواطن الضعف المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني.** سوف تُعلن النتائج في عام ٢٠٢٢، إذ إن المراجعة لا تزال جارية وقت إصدار هذا التقرير.

خدمات المشورة

٣٦- وفقاً لميثاق مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "يجوز للمكتب تقديم خدمات المشورة إلى إدارة المنظمة، بقدر ما تراعي هذه الخدمات استقلاله وموضوعيته. ويستند المكتب في تقديم هذه الخدمات إلى إلمامه بمسائل الحوكمة

وإدارة المخاطر والضوابط وبأنشطة المنظمة. ويجوز له المشاركة في استعراض مسودات السياسات والإرشادات والنظم وإجراءات العمل، لكنه لا يشارك في عملية صنع القرارات".^١

٣٧- واضطلع المكتب في إطار خطة عمله المرنة لعام ٢٠٢١ المركزة على المخاطر المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ بمهمتين استشاريتين لمساعدة الإدارة أثناء الجائحة. وتقدم توصيات الاستعراضات الاستشارية لنظر الإدارة فيها، ولا يجري تتبعها رسمياً بهدف تنفيذها.

٣٨- الاستعراض الاستشاري لمشتريات السلع المرتبطة بكوفيد-١٩ في المكاتب الإقليمية والقُطرية للمنظمة. تمثل الهدف من هذه المهمة الاستشارية في مراجعة عملية شراء السلع في المكاتب الإقليمية والقُطرية للمنظمة في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩ من أجل: اكتمال الإبلاغ؛ وتوافر البيانات على مراعاة القيمة مقابل المال؛ وتحديد مجالات التحسين المحتملة في الضوابط الداخلية في عملية الشراء الحالية التي ينبغي مراعاتها بوصفها جزءاً من تصميم نظام إدارة الأعمال الجديد وتنفيذه. ولاحظ الاستعراض الاستشاري أن المواد التي اشترتها المنظمة ضمن فئة السلع المرتبطة بكوفيد-١٩ كانت أعلى في القيمة من جميع فئات السلع المشتراة خلال الثنائية ٢٠١٨-٢٠١٩ كاملةً. ومن المنظور السائد على نطاق المنظمة، خلص الاستعراض الاستشاري إلى أنه بسبب تصميم النظام الحالي، لم تُجمع أي معلومات مركزياً أو تتوافر لتأكيد ما إذا كانت السلع المشتراة قد سُلمت بالفعل إلى المستلمين المقصودين (بلوغ الميل الأخير) بأي درجة من درجات الضمان. وفي إطار مشروع التحول في المنظمة، كان هناك اعتراف بأن عمليات الشراء/التوريد ستتطلب إصلاحاً كبيراً. وعلاوة على ذلك، اعتمدت إعادة التصميم الناجحة لعمليات الشراء/التوريد على بعض القرارات الاستراتيجية، مثل: تحديد ما إذا كانت المنظمة في الوضع الأفضل لتنفيذ عمليات الشراء (الطارئة) الكبيرة الحجم؛ توضيح الأدوار المنوطة بكل من شعبة دعم المشتريات والإمداد وبرنامج الطوارئ الصحية بالمنظمة في إدارة سلسلة التوريد (في حالات الطوارئ)، وكيف ينبغي تعزيز التنسيق؛ والاتفاق على نوع المعلومات المطلوبة، مثلاً لتتبع الأثر الزمنية للطلب بطريقة محكمة وفعالة، إلى جانب عمليات التسليم والتوزيع الفعلي على المستخدمين النهائيين؛ وما آليات الحوكمة التي يجب إنشاؤها عبر سلسلة التوريد الشاملة وعمليات الشراء من أجل رصد تنفيذ مبادرات التحسين ذات الصلة.

٣٩- الاستعراض الاستشاري لعملية إدارة الموردين. كانت عملية إدارة الموردين، في سياق المشتريات المحلية، مصدراً للملاحظات والتوصيات المتكررة في مراجعة الحسابات في المكاتب القُطرية في السنوات الأخيرة. وفي هذا السياق، أجرى المكتب استعراضاً شاملاً محدود النطاق لتحديد الأسباب الجذرية، وتقديم توصيات للتصدي لهذه المسائل المتكررة بهدف المساعدة على تحسين الإرشادات المقدمة للمكاتب القُطرية، لضمان أفضل قيمة مقابل المال، وفعالية وكفاءة عمليات الشراء، وتحديد الضوابط الداخلية الأساسية. وصدرت توصيات في المجالات التالية: (١) إرساء مبدأ الاختيار الأولي للموردين رسمياً بوصفه عنصراً فعالاً في استراتيجية شراء المشتريات المحلية؛ (٢) تعزيز العناية الواجبة للموردين من خلال التقييم المنهجي للأداء؛ (٣) مواصلة تكامل وإدارة وثائق الموردين والمشتريات، واستخدام تحليلات البيانات.

٤٠- وواصل المكتب المشاركة بصفة مراقب في مجلس إدارة المشاريع، من أجل تنفيذ النظام الجديد لتخطيط الموارد المؤسسية. ويحضر المكتب أيضاً اجتماعات لجنة المخاطر العالمية التابعة للمنظمة بصفة مراقب.

المجالات المتعلقة باعتبارات النوع الاجتماعي

٤١- تعزيزاً للامتثال لمتطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، شملت عمليات المراجعة المتكاملة اختبارات محددة متعلقة بإدماج اعتبارات الإنصاف والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان والمحددات الاجتماعية في عمل الكيان الخاضع للمراجعة (فمثلاً، ننظر في سبع مجموعات بيانات: السياسات/الاستراتيجيات، والمبادئ التوجيهية/الأدوات، وخطط العمل، ونظم المعلومات

١ ميثاق مكتب خدمات المراقبة الداخلية (إصدار آذار/مارس ٢٠١٩)، القسم ج "خدمات المشورة"، الفقرة ١٢.

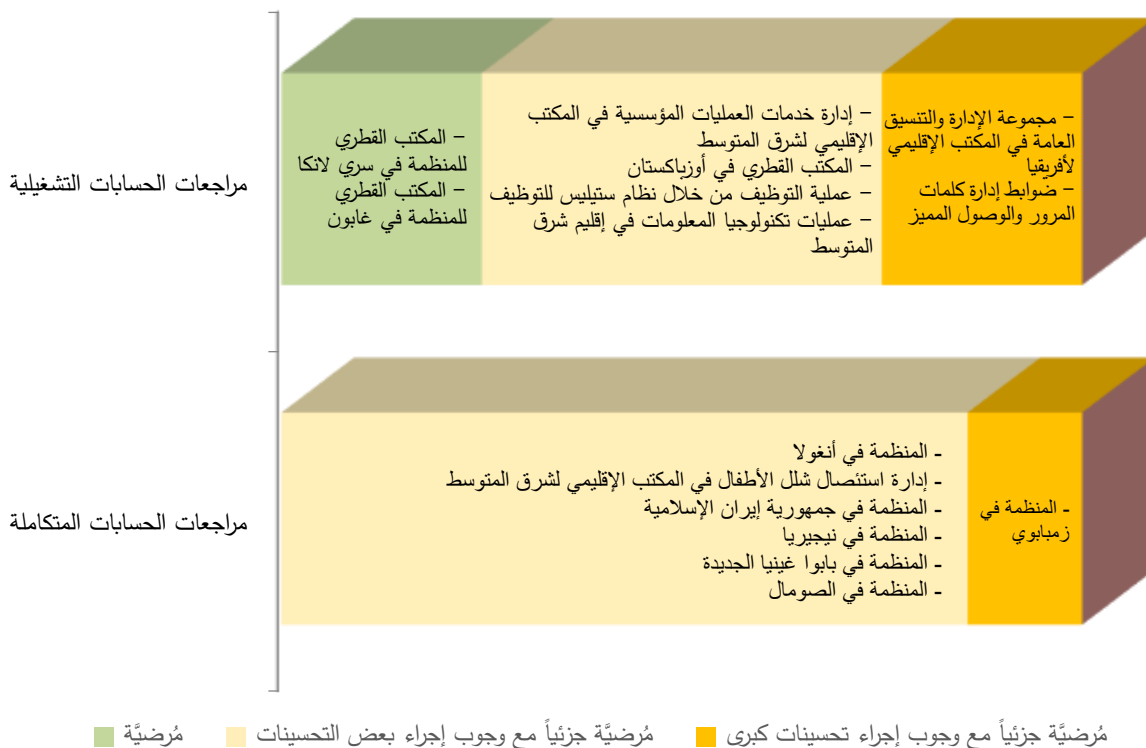
الصحية، والمنشورات، ومواد الاتصال، وتقارير الجهات المانحة)، وقد أصدر المكتب عدة توصيات في هذا المجال. وشملت عمليات المراجعة التشغيلية بشكل روتيني أيضاً توصيات بشأن ضرورة تعزيز رصد إكمال التدريب الإلزامي المقدم لغير الموظفين في مجال منع المضايقة، والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، وعدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولاحظ المكتب، في عام ٢٠٢١، أن الوعي العام أخذ في الازدياد، وأن هناك جهوداً مبذولة لتعميم مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي في العمليات.

تحليل نتائج المراجعة

عالية تطبيق الضوابط الداخلية والمخاطر المتبقية

٤٢- تبين أن التقييمات العامة لفعالية تطبيق الضوابط الداخلية، بناءً على عمليات المراجعة التي أُجريت في عام ٢٠٢١، كانت أقل قليلاً من التقييمات في عام ٢٠٢٠. ويندرج ما مجموعه ٨٠٪ (١٢ من ١٥ مراجعة) من الاستنتاجات العامة في عام ٢٠٢١ في حدود مستويي التقييم ١ و ٢، أي في حدود التقييم "المُرضي" أو "المُرضي جزئياً مع وجوب إجراء بعض التحسينات"، مقارنةً بنسبة ٩٢٪ المسجلة في عام ٢٠٢٠ (ونسبة ٥٣٪ المسجلة في عام ٢٠١٩). وفي عام ٢٠٢١، قُيِّمَت ثلاث مراجعات على أنها "مُرضية جزئياً مع وجوب إجراء تحسينات كبرى" (مقارنةً بمراجعة واحدة في عام ٢٠٢٠) ولم تُقَيِّم أي مراجعة على أنها "غير مُرضية" (التقييم نفسه المسجل في عام ٢٠٢٠). ويرد في الشكل ١ أدناه ملخص لاستنتاجات عمليات المراجعة لعام ٢٠٢١.

الشكل ١: تقييمات مراجعة الحسابات في عام ٢٠٢١ حسب نوع المراجعة



٤٣- واستناداً إلى أعمال المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠٢١، حدد المكتب مجالات العمل الرئيسية التي تكون الضوابط الداخلية المطبقة فيها الأقل فعالية، والأهم من ذلك المستويات العليا من المخاطر المتبقية (انظر الملحق ٢ ألف)، التي يُحتمل أن تؤثر تأثيراً سلبياً في عمليات المنظمة وفي تحقيق النتائج. وهذه المجالات الرئيسية التي يتكرر بعضها منذ عام ٢٠٢٠ تقتضي من الإدارة عناية "شاملة" مركزة، ويجب معالجتها بطريقة مستدامة وشاملة:

(أ) تحسين أنشطة الضمان الخاصة بالتعاون المالي المباشر، وخطابات الموافقة على المنح، والتنفيذ المباشر، بما في ذلك حُسن توقيت تقييمات الجهات الشريكة المنفذة في إطار التعاون المالي المباشر. وعلى غرار العام السابق، لم تُنفذ الخطط المقررة للاضطلاع بهذه الأنشطة بعض المكاتب الإقليمية والقُطرية في عام ٢٠٢١ بسبب القيود المفروضة على السفر والتمتصلة بكوفيد-١٩. وينبغي للإدارة معالجة هذا الموقف بوصفه أولوية واستكشاف طرق عمل بديلة عند مواجهة القيود المفروضة على السفر بسبب كوفيد-١٩. ومن الضروري إيلاء المزيد من العناية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، بما في ذلك المتابعة في الوقت المناسب. وعلى غرار العام السابق، شملت توصيات المراجعة ضرورة تعزيز أنشطة الضمان من الخطتين الأولى والثاني، ومتابعة نتائج هذه الأنشطة متابعة منهجية مع وزارات الصحة.

(ب) تحسين سلسلة التوريد وإدارة الموردين: وفقاً للملاحظات الواردة في الاستعراض الاستشاري لمشتريات السلع المرتبطة بكوفيد-١٩، وعلى النحو الذي يقره مشروع التحول في المنظمة، تقتضي عملية المشتريات/ سلسلة التوريد إجراء إصلاح شامل. وينبغي للمنظمة أن تعجل بمراجعة هذا المجال مع التركيز على توضيح الأدوار والمسؤوليات، وتوفير الدعم المناسب للنظم، وضمان تنفيذ الضوابط الداخلية ذات الصلة، لإظهار أفضل قيمة مقابل المال والاستخدام الفعال للموارد (انظر الفقرة ٣٩).

(ج) تعزيز إدارة المخاطر: لم تُقَمَّ المخاطر دائماً تقيماً شاملاً، أي من خلال إشراك الموظفين على نطاق واسع في تقييمات المخاطر الفردية لمركز الميزانية، ولم تُرصد المخاطر أو يُعاد تقييمها تقيماً منهجياً، ومن ثم، كان الإخفاق في التوجيه الكافي لعملية اتخاذ القرار الاستباقية. وفي العديد من الحالات، لم تُؤامَّ المخاطر المحددة في سجل المخاطر مواءمةً منهجيةً مع المخاطر المُبلغ عنها في عمليات إدارة البرنامج (أي التخطيط والرصد التشغيليين للميزانية البرنامجية، وتقييم الأداء)، ومن ثم، لم تكن المخاطر في سجل المخاطر والميزانية البرنامجية متسقة (انخفضت النسبة المئوية للضوابط الفعالة في هذا المجال من ٧٥٪ عام ٢٠٢٠ إلى ٤٥٪ عام ٢٠٢١).

(د) تعزيز إعداد استراتيجيات التعاون: لم تُقَمَّ استراتيجيات التعاون القُطري لبعض المكاتب القُطرية أو تُجَدَّد. وأُبلغ في بعض الحالات عن حدوث تأخيرات من جراء عبء العمل الكبير المترتب على الاستجابة لكوفيد-١٩. وربما أسفر ذلك عن فرص ضائعة لتقييم فعالية أعمال المنظمة وكفاءتها وجودتها، وإسهاماتها في تحسين الحاصلات الصحية، وتجديد التعاون بين المنظمة ووزارات الصحة إلى جانب القطاعات والشركاء الرئيسيين الآخرين، وتعميق هذا التعاون.

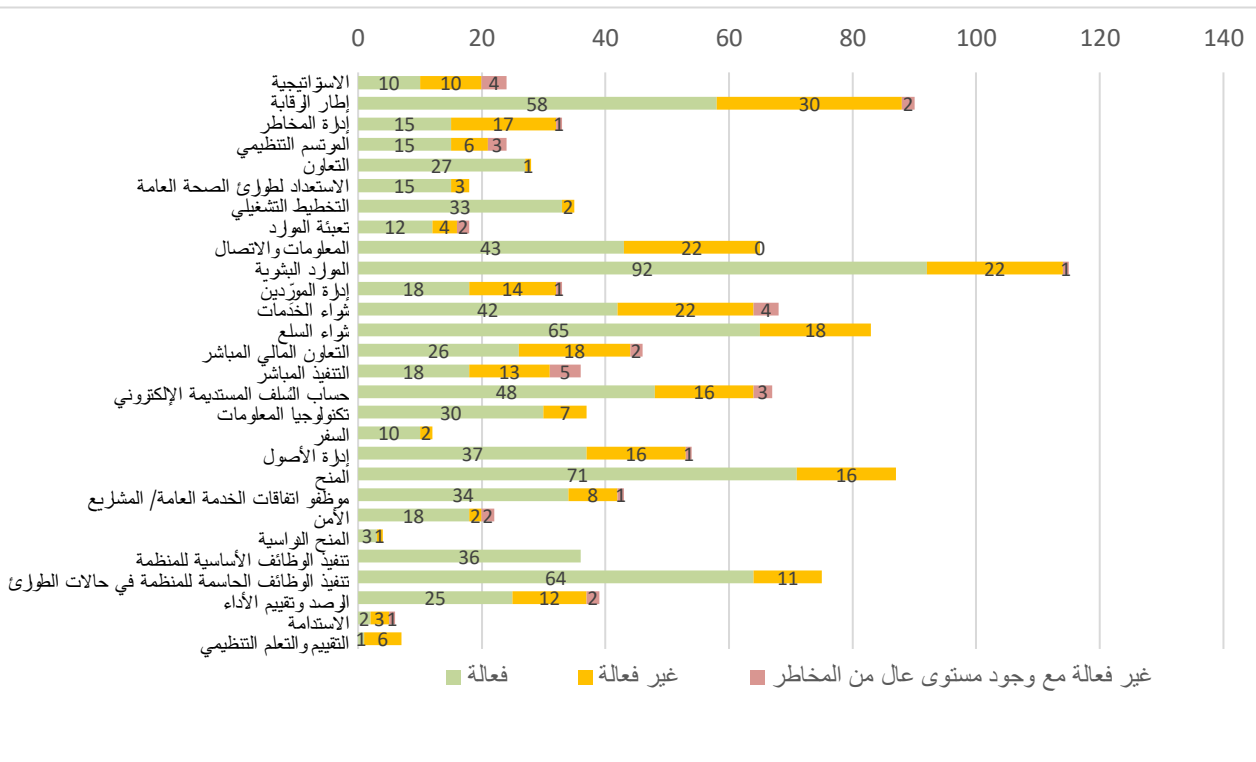
(هـ) تعزيز تعبئة الموارد وتحديد أولويات تخصيص الموارد، لا سيما للبرامج غير الطارئة للارتفاع بالمكاتب القُطرية للمنظمة، بما في ذلك ضرورة تحقيق ما يلي: تحسين الموارد المتاحة العالية الجودة لتنفيذ خطط الموارد البشرية لتجسد على نحو أفضل المتطلبات من الموظفين لتنفيذ البرامج؛ وتحسين مواءمة توصيفات الوظائف وتقييمات تطوير إدارة أداء الموظفين مع مهام الموظفين؛ وتحسين توقيت تنفيذ خطة الموارد البشرية (ارتفاع معدلات الوظائف الشاغرة).

(و) تعزيز استدامة المشاريع التي تقودها المنظمة: من الضروري ضمان إدراج اعتبارات الاستدامة في تصميم المشاريع التي تقودها المنظمة. وقد يؤدي عدم مراعاة جوانب الاستدامة إلى تدني مستوى مراعاة نتائج التدخلات، وكيف يمكن توسيع نطاقها والحفاظ على استدامتها.

٤٤- وحدد المكتب أيضاً مسائل منهجية في مجال متطلبات الإعلان عن المصالح لخبراء المنظمة، مثل عدم الامتثال لمتطلبات إجراء التحري عن الخلفيات والحصول على تعهدات سرية، مع تزايد التهديدات التي تستهدف مصداقية المنظمة وسمعتها. ومن الضروري أيضاً تحسين تقييم أعمال المكاتب القطرية والتعلم التنظيمي المرتبط بها (لتعزيز المساءلة المستقلة والمراقبة على الأداء والنتائج، إلى جانب توفير فرص التعلم التنظيمي لتوجيه السياسة المتبعة في اتخاذ القرارات ودعم التعلم الفردي).

٤٥- واستناداً إلى أعمال المراجعة التي أجريت في عام ٢٠٢١، يقدم الشكل ٢ أدناه تمثيلاً للمستوى النسبي لفعالية الرقابة وعدد المخاطر المتبقية العالية المستوى، مقارنة بعدد اختبارات المراجعة في مجالات العمل الرئيسية (يقدم الملحق ٢ ألفاً أيضاً معلومات مماثلة بصيغة مختلفة). وظل عدد المخاطر المتبقية العالية المستوى مستقرًا في عام ٢٠٢١، مقارنةً بالعام السابق (انطوت نسبة ٣٪ من إجمالي الضوابط التي خضعت للاختبار في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠ على مخاطر متبقية عالية المستوى). وكذلك، استقرت الفعالية الإجمالية للضوابط من دون تغيير عند نسبة ٧٢٪ في عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٠. ولذلك، ظلت صورة المخاطر العامة مستقرة، على الرغم من بيئة التشغيل الصعبة في سياق كوفيد-١٩.

الشكل ٢: فعالية تطبيق الضوابط الداخلية، بحسب العملية، في عام ٢٠٢١ (=إجمالي عدد الاختبارات التي أجريت)



١ المراجعات التشغيلية والمتكاملة للمكاتب القطرية وإدارات المكاتب الإقليمية.

تحليل الاتجاهات في نتائج عمليات المراجعة في المكاتب القطرية

٤٦- حدّث المكتب تحليله الوصفي لنتائج عمليات المراجعة القطرية التي أُجريت في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، بهدف تحقيق ما يلي: (أ) بيان الاتجاهات المسجّلة في الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها (انظر الملحق ٣)؛ (ب) تسليط الضوء على مجالات العمل التي تطرح أكبر التحديات من حيث فعالية الضوابط.^١

٤٧- ويتضمن الرسم البياني الوارد في الملحق ٣ ألف تحليلاً أكثر تفصيلاً للاتجاهات في نتائج عمليات المراجعة في المكاتب القطرية، حسب مجال العمل والسنة، في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وتبيّن نتائج العمل الذي أُجري في المكاتب القطرية أن عام ٢٠٢١، فيما يتعلق بالمجالات التشغيلية، شهد استقراراً عاماً في مستوى فعالية الامتثال لقواعد المنظمة ولوائحها، ما عدا مجالات إدارة المخاطر والتعاون المالي المباشر والتنفيذ المباشر التي انخفضت نسبة الضوابط الفعالة المرتبطة بها انخفاضاً كبيراً. وأعد المكتب، تلبيةً لطلبات الدول الأعضاء، تحليلاً لأوجه تفاوت الامتثال فيما بين الأقاليم، ويُبيّن الملحق ٣ بآء فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في المكاتب القطرية المجمعة حسب الإقليم.

تنفيذ التوصيات المنبثقة عن المراجعة

٤٨- يتابع المكتب دورياً مع الإدارة حالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، ويقدم تقريره عن توصيات المراجعة المفتوحة، بما في ذلك التقدّم المُحرز منذ الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. ويعد المكتب لدى تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء إحصاءات تراكمية عن تنفيذ جميع توصياته المفتوحة، منذ تاريخ التقرير السابق الذي قدمه إلى جمعية الصحة (انظر الملحق ١). ويدير المكتب بوابة إلكترونية لتيسير إدارة توصيات المراجعة ومتابعتها - للإدارة ومراجعي الحسابات على السواء - توجّه إخطارات مؤتمتة عبر البريد الإلكتروني بقرب حلول الموعد المحدد للأهداف المرحلية، من أجل العمل بشأن التقدم في التنفيذ. وجدير بالذكر أن المكتب يُقدّم تقريراً عن حالة التوصيات المعلقة بالاستناد إلى الموعد المحدد المتفق عليه لتنفيذ كل توصية. واستناداً إلى هذه المعلومات، فإن المكتب يلاحظ أن التقدم المُحرز في تنفيذ توصيات المراجعة قد شهد تحسناً طفيفاً على الرغم من عبء العمل الإضافي في بعض المكاتب القطرية (بسبب الاستجابة لكوفيد-١٩ أساساً)، بنسبة ٢٣,٦٪ من التوصيات المعلقة التي تُعتبر توصيات "قات موعد تنفيذها"، مقارنةً بنسبتها التي بلغت ٢٧,١٪ في العام الماضي. وتشكّل التوصيات المتأخرة، المصنفة على أنها تتطوي على مخاطر متبقية عالية المستوى، نسبة ٨,٢٪ من إجمالي عدد التوصيات المتأخرة. ومع ذلك، يجب تحسين توقيت تنفيذ توصيات المراجعة، إذ نُفّذت نسبة ٣٢٪ فقط من التوصيات التي لها تاريخ مستهدف للتنفيذ في عام ٢٠٢١ ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

٤٩- وقد صنّف المكتب توصيات المراجعة الصادرة في عام ٢٠٢١ حسب مجال المراجعة والمخاطر المتبقية (انظر الملحق ٢ بآء). وانصبّ الاهتمام على رصد التقدم المُحرز في تنفيذ التوصيات العالية الأولوية والمنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى، بالنسبة إلى معظم عمليات المراجعة المفتوحة، أي العمليات التي تُعتبر أنها تتطلب إجراءات فورية (انظر الملحق ١).

١ لأغراض عملية الاختبار الرئيسية، جُمعت الضوابط الداخلية لأغراض إجراء الاختبار الرئيسي، حسب عناصر إطار لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي (انظر الفقرة ١٣) وفردى مجالات العمل على النحو التالي: (١) إطار الرقابة؛ (٢) إدارة المخاطر؛ (٣) أنشطة الرقابة (الموارد البشرية، وإدارة شؤون الموردين، وعقود الخدمات، وشراء السلع، والتعاون المالي المباشر، والتنفيذ المباشر، وحساب السلف المستديمة الإلكتروني، ونظام الإدارة العالمي/ تكنولوجيا المعلومات، والسفر، والأصول الثابتة/ المخزونات، والمنح، واتفاقات الخدمات الخاصة، والأمن)؛ (٤) المعلومات والاتصالات؛ (٥) الرصد.

٥٠- وحصل المكتب منذ انعقاد جمعية الصحة الأخيرة في عام ٢٠٢١ على أحدث المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجعة الصادرة عنه، وتمكّن من إغلاق ١١ مراجعة بعد استعراض التقدم المُبلّغ عنه (انظر الملحق ٤). وفيما يتعلق بالمراجعات المعلقة منذ فترة طويلة، أبلغ المكتب لجنة المخاطر العالمية التابعة للمنظمة بأهم المسائل، وطلب من الإدارة الشروع في اتخاذ إجراءات بشأنها. وفي هذا السياق، أغلق المكتب المراجعة القديمة المعلقة بشأن حوكمة النظم الصحية وتمويلها في المقر الرئيسي (التقرير رقم ٢٠١٦/١٠٣٣)، مشيراً إلى أن الإدارة قبلت المخاطر المرتبطة بالتوصيات الثمانية المعلقة، نظراً لعدم تلقي أي تعليقات ذات صلة خلال السنوات الماضية، على الرغم من تعدد محاولات المتابعة. وأبلغ المكتب أيضاً لجنة المخاطر العالمية التابعة للمنظمة بالتوصيات المعلقة في مراجعتين أخريين^١، إذ أكدت الإدارة قبولها للمخاطر ذات الصلة، و/أو أعربت عن التزامها بإدراج متطلبات وتصاميم الرقابة على الدخول الملائمة في النظام الجديد لإدارة الأعمال.

٥١- ويبرز الجدول ١ معدلات التنفيذ التراكمية السنوية والمعدلات الإجمالية حتى يوم ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢ فيما يتعلق بجميع تقارير المراجعة التي صدرت منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الجدول ١: المعدلات الإجمالية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات حتى ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢ (تقرير المراجعة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١)

حالة التوصيات		عدد التوصيات		التوصيات بالنسبة المئوية		متوسط أيام التقدم/ التأخير	
		٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٠
لم يحن بعد موعد تنفيذها	١١٩	٢٠٨	٥٤٪	٦٣٪	-	-	-
مغلق في الموعد المحدد أو قبله	٤٦	١٢	٢١٪	٤٪	٢٨	٢٠	-
مغلقة مع حدوث تأخير	١٠	٢٣	٥٪	٧٪	(٤٣)	(٤٨)	-
قيد التنفيذ، فات موعد تنفيذها	٢٧	٤٩	١٢٪	١٥٪	(٥٤)	(٩٧)	-
لم يبدأ تنفيذها، فات موعد تنفيذها	١٨	٤٠	٨٪	١٢٪	(٦٧)	(٤٩)	-
المجموع*	٢٢٠	٣٣٢	١٠٠٪	١٠٠٪	-	-	-

* يشمل مجموع التوصيات مسودات التقارير (ومن ثم، قد توجد فوارق طفيفة مقارنةً بالتقارير الختامية) والتقارير المختمة خلال الفترة قيد النظر.

التحقيقات

٥٢- تدعم وظيفة التحقيقات المنظمة في مجال إدارة مخاطر الغش وغيره من الأفعال غير المشروعة، عن طريق إجراء تحقيقات مضافة القيمة وموجّهة صوب تحقيق النتائج في المخاطر التي يجري مواجهتها، والإسهام في منع تلك الأفعال، بما فيها الغش والإهدار وجميع أشكال الاستغلال، وكشفها وردعها. ويضطلع المكتب بمهام التقييم والتحقيق المتصلة بما يُبلّغ عنه من ادعاءات بشأن حالات إساءة السلوك المشتبه بها، مثل الغش والفساد والتواطؤ والسرقة والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والمضايقة في مكان العمل والتحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، والانتقام، وغير ذلك من الأفعال التي تحدث أو يُعفل عنها، بما يتعارض مع التزامات موظفي المنظمة وسائر كادر العاملين بها.^٢

١ التقرير رقم ١٠٢٦/١٦ بشأن توفير الخدمات لمستخدمي نظام الإدارة العالمي (سبع توصيات)، والتقرير رقم ١٠٩٥/١٧ بشأن المكتب القطري في غينيا الاستوائية (توصيتان).

٢ باستثناء الأمور المدرجة ضمن نطاق سياسة المنظمة بشأن إساءة السلوك في مجال إجراء البحوث، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٥٣- ويمثل تلقي "تقرير مثير للقلق" أول خطوة في عمليات التحقيق الشاملة التي يجريها المكتب للنظر في الادعاءات المبلّغ عنها. وتتولى لجنة استلام طلبات التحقيق التابعة للمكتب استعراض جميع التقارير المثيرة للقلق، لتحديد ما إذا كانت المسألة تندرج ضمن نطاق ولاية المكتب، ويمكن التحقيق فيها. ويجرى حسب اللزوم استعراض تمهيدي لتقدير ما إذا كانت هناك مسوغات كافية للشروع في إجراء تحقيق كامل.

٥٤- وفي الحالات التي يُجرى فيها تحقيق إداري كامل لتقصّي الحقائق، يقدم المكتب تقريراً عن نتائج عمله، ويوجّه توصيات إلى المدير العام والمديرين الإقليميين والمديرين المسؤولين المعنيين، للنظر في اتخاذ أي إجراءات لازمة، بما في ذلك المبادرة باتخاذ إجراءات تأديبية حسب الاقتضاء. ويخلص تقرير التحقيق إلى استنتاجات بشأن ما إذا كان كل من الادعاءات المقدمة يندرج في إحدى الفئات التالية:

- مُثَبَّتة: تتوافر بَيِّنَات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة حدثت، وأن الوقائع يمكن أن تشكّل فعلاً غير مشروع، وأن الشخص المحدّد ارتكبها.
- غير مُثَبَّتة: لا تتوافر بَيِّنَات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة حدثت، أو أن الشخص المحدّد ارتكبها.
- غير محسومة: تتوافر بَيِّنَات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة حدثت، وأن الوقائع تشكّل فعلاً غير مشروع، لكن الشخص لم يرتكبها إذ بُرِّى أو لم يُحدّد قط.
- لا أساس لها من الصحة: تتوافر بَيِّنَات كافية للخلوص إلى أن الوقائع المزعومة لم تحدث، أو أن الوقائع الثابتة لم تشكّل فعلاً غير مشروع.

٥٥- ويطبق المكتب معايير متفقاً عليها لتحديد أولويات ما يتلقاه من تقارير مثيرة للقلق لغرض التحقيق فيها. ويجرى بموجب هذه المعايير المتعلقة بتحديد الأولويات تقييم لمدى خطورة الادعاءات المقدمة في التقارير المثيرة للقلق، ولأسس التي تستند إليها وللجهود اللازمة للتحقيق فيها. وتمنح المعايير الأولوية القصوى للتحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والسلوكيات العنيفة وممارسات الانتقام.

٥٦- وواصل المكتب جهوده الرامية إلى تنفيذ التوصيات المستلمة من المقيّمين الخارجيين، التي جرت الموافقة عليها على النحو الوارد في تقريره السنوي لعام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠٢١، ساهم المكتب، على وجه الخصوص، في التفتّح المتواصل لسياسة المنظمة بشأن منع الغش، واستمر في تحديث مبادئ التوجيهية المقدّمة للمحقّقين.

٥٧- وأجرى المكتب تغييرين مهمين على الإطار القانوني والتشغيلي به في عام ٢٠٢١، وهما على النحو التالي:

(أ) إتاحة خط الاتصال المباشر الخاص بشؤون النزاهة في المنظمة: خلال عام ٢٠٢١، لم يكن المكتب يحظى بإمكانية النفاذ المباشر إلى خط الاتصال المباشر الخاص بشؤون النزاهة الذي كان يتولى إدارته مقدّم خدمة خارجي. وفي نهاية عام ٢٠٢١، وبغية تبسيط عملية متابعة التقارير المثيرة للقلق، قرر المدير العام أن يتولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مسؤولية تلقي التقارير المثيرة للقلق، المقدّمة من خلال خط الاتصال المباشر الخاص بشؤون النزاهة واستعراضها. ودخل القرار حيز التنفيذ فعلياً في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢.

(ب) سياسة المنظمة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتقصّي لهما: تولت فرقة العمل المعنية بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحصّل لها مراجعة السياسات الحالية للمنظمة، بهدف إعداد إطار سياسات شامل. وفي غضون ذلك، صدر توجيه سياساتي في ٦ كانون

الأول/ ديسمبر ٢٠٢١، وعُلِّقت سياسة المنظمة وإجراءاتها بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما بصفة مؤقتة (٢٠١٧).

لمحة عامة عن أنشطة التحقيق

٥٨- عالج المكتب، على النحو المبين بالتفصيل في الجدول ٢ أدناه، ٤٦٦ حالة في عام ٢٠٢١، منها ٣٠٠ حالة أُحيلت من عام ٢٠٢٠ و ١٦٦ حالة أخرى تلقاها في عام ٢٠٢١. وأُغلق المكتب ٩٢ حالة في مراحل مختلفة من التحقيق فيها وكانت هناك ٣٧٤ حالة مفتوحة معروضة عليه في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١. وانطوت الحالات المغلقة البالغ عددها ٩٢ حالة على إجراء تحقيق كامل فيها، وأصدر ٣٠ تقريراً عن عمليات التحقيق. وهذه التقارير الثلاثون الصادرة في عام ٢٠٢١ ضُمَّت ٢٣ تقريراً مسنداً بالبيّنات و ٧ تقارير غير مسندة بالبيّنات. وشملت الادعاءات المثبتة (انظر الملحق ٦) حالتين ترتبطان بكيان تستضيفه المنظمة.

الجدول ٢: تحليل عبء الحالات

عبء الحالات	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الحالات المُحالَة من العام السابق	١٦٧	٢٤٨	٣٠٠
عدد الحالات الواردة	١٦٢	١٤٣	١٦٦
إجمالي الادعاءات المُحالَة إلى التحقيق	٣٢٩	٣٩١	٤٦٦
عدد الحالات المُغلقة	(٨١)	(٩١)	(٩٢)
رصيد الحالات في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر	٢٤٨	٣٠٠	٣٧٤
عدد المحقّقين في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر	٨	٨	٧
عدد تقارير التحقيق الصادرة	٢١	٢٩	٣٠
عدد الحالات المُثبتة	١٧	١٧	٢٣
عدد الحالات غير المُثبتة/ غير المحسومة/ التي لا أساس لها من الصحة	٤	١٢	٧

٥٩- وعلى غرار السنوات السابقة، تجاوز عبء العمل قدرة المكتب المحدودة على إجراء التحقيقات، وتواصلت الزيادة في عدد الحالات المتراكمة. وكان المكتب قد قدّر، في نهاية عام ٢٠٢٠، عدد أيام العمل المطلوبة لاستكمال الحالات المُحالَة من عام ٢٠٢١ البالغة ٣٠٠ حالة، ورأى أن الأمر سيستغرق أكثر من عامين ونصف العام لانتهاء من الحالات المتراكمة باستخدام الموارد الحالية، وذلك في حالة عدم تلقي تقارير جديدة مثيرة للقلق. ونظراً لأن موارد التحقيق لم تشهد زيادة كبيرة في عام ٢٠٢١، واستمر المكتب في تلقي تقارير جديدة مثيرة للقلق بمعدل مماثل للسنوات السابقة، فإن المكتب كان أمامه ٣٧٤ حالة مفتوحة في نهاية عام ٢٠٢١ أُحيلت إلى عام ٢٠٢٢. ومن المتوقع أن تساهم الموارد الجديدة التي خُصّصت لوظيفة التحقيق في مطلع عام ٢٠٢٢ مساهمة كبيرة في استيعاب هذا العدد من الحالات المتراكمة. ومن بين الحالات المفتوحة/ المتراكمة البالغ عددها ٣٧٤ حالة المُحالَة من عام ٢٠٢١، هناك تحديداً ٣٤ حالة تتطوي على ادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين أو التحرش الجنسي، بينما تتعلق ٩٢ حالة أخرى بادعاءات بارتكاب أشكال أخرى من السلوك التعسفي. واعتمد المجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة، في نهاية كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢، المقرر الإجرائي م١٥٠(٢٣)، الذي قرر فيه تعليق القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي، ١١٢-١، مؤقتاً، وهو ما أتاح فصل المسؤوليات عن التحقيقات بين فريقين منفصلين: التحقيقات استجابةً للادعاءات المتعلقة بالأشخاص، والتحقيقات استجابةً للادعاءات المتعلقة بالامتلاكات. ويرأس الفريق الذي يعالج الادعاءات المتعلقة بالأشخاص موظف برتبة مدير يقدم تقاريره مباشرة إلى المدير العام، ويتمتع بالامتيازات وإمكانات الوصول نفسها التي يتمتع بها مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد حدد الفريق هدفاً مرحلياً يتمثل في استكمال جميع حالات الاستغلال والانتهاك

الجنسيين والتحرش الجنسي وإغلاقها، أو إحالتها في غضون ١٢٠ يوماً من تاريخ تلقي المكتب للدعوات. والفريق في طريقه إلى الانتهاء من الحالات المتراكمة البالغ عددها ٣٤ حالة قبل انعقاد جمعية الصحة، والوفاء بالهدف المرحلي المتمثل في استغراق ١٢٠ يوماً للتعامل مع جميع الحالات الجديدة. ومن المتوقع وضع هدف مرحلي مماثل لإزاء الحالات التي تتطوي على أشكال أخرى من السلوك التعسفي، وسوف يجري الانتهاء من الحالات المتراكمة المرتبطة بها في عام ٢٠٢٢.

٦٠- وقد استمر العمل عن بُعد المفروض بسبب جائحة كوفيد-١٩ في عرقلة طرق العمل خلال عام ٢٠٢١. ومع ذلك، وازبط المكتب على استخدام خيارات بديلة للتعويض عن عدم القدرة على السفر، مثل الاستخدام المنهجي للمقابلات عن بُعد، الذي، برغم حفاظه على عقد المقابلات الروتينية، قد يؤثر أيضاً على جودة المقابلات الأكثر أهمية، لا سيما فيما يتعلق بالأمور المعقدة.

اتجاهات الحالات

٦١- حدّث المكتب المقارنة التي أجراها لِمَا تلقاه من تقارير مثيرة للقلق خلال السنوات الثلاث الأخيرة، جُمعت حسب المكتب الرئيسي ونوع الادعاء على النحو المبين في الجدولين ٣ و ٤ أدناه.

٦٢- ويعكس عدد الحالات المبلغ عنها في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ قدراً من الاستقرار. وظل مزيج الحالات المبلغ عنها بين الأقاليم في عام ٢٠٢١ مشابهاً عموماً للسنوات السابقة، مع إبلاغ المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لشرق المتوسط عن معظم الحالات. وواصل المكتب على غرار السنوات السابقة تقديم خدمات التحقيق إلى الكيانات التي تديرها المنظمة، (والتي تصل إلى ١٥٪ من التقارير المتعلقة بالحالات المثيرة للقلق الواردة في عام ٢٠٢١).

الجدول ٣: ملخص الحالات حسب المكتب الرئيسي في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

المكتب الرئيسي	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
أفريقيا	٤٤	٣٧	٥٥
الأمريكتان	١	٣	—
جنوب شرق آسيا	١٢	٦	٩
أوروبا	١٦	١١	٩
شرق المتوسط	٣٦	٤٣	٣٤
غرب المحيط الهادئ	٤	١	١٤
المقر الرئيسي	٢٦	٢٧	٢٠
مجموع المنظمة	١٣٩	١٢٨	١٤١
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز	١٩	١١	١٢
مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة	٢	٣	٠
المرفق الدولي لشراء الأدوية (اليونيتيد)	١	١	٨
غير ذلك	١	—	٥
مجموع الكيانات الأخرى بخلاف المنظمة	٢٣	١٥	٢٥
المجموع الكلي	١٦٢	١٤٣	١٦٦

الجدول ٤: ملخص الحالات حسب نوع الادعاء في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

نوع الادعاء	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	المجموع
الفساد	٩	٧	٢	١٨
عدم الامتثال للمعايير المهنية	١١	١٣	١١	٣٥
الغش	٦١	٤٠	٥٤	١٥٥
المخالفات في إجراءات التوظيف	١٤	١٣	٨	٣٥
غير ذلك	٢٦	٢٧	٢١	٧٤
المجموع (الحالات ضد الممتلكات)	١٢١	١٠٠	٩٦	٣١٧
المضايقة وإساءة استعمال السلطة	٢٨	٢٧	٣٩	٩٤
التحرش الجنسي	٦	٨	١٦	٣٠
الانتقام	٢	٢	٩	١٣
الاستغلال والانتهاك الجنسيين	٥	٦	٦	١٧
المجموع (الحالات ضد الأشخاص)	٤١	٤٣	٧٠	١٥٤
المجموع	١٦٢	١٤٣	١٦٦	٤٧١

٦٣- وارتفع عدد المخالفات المُبلَّغ عنها في عام ٢٠٢١ ضد الأشخاص بنسبة ٦٣٪. ويرجع ذلك على الأرجح إلى زيادة جهود المنع والتوعية التي تبذلها المنظمة، التي أصدرت سياسة جديدة بشأن منع السلوك التعسفي والتصدي له، دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠٢١. وتغطي هذه السياسة التحرش الجنسي والمضايقة في مكان العمل والسلوك التعسفي. ولم تزل المضايقة في مكان العمل أكثر أنواع الجرائم المُبلَّغ عنها ضمن هذه الفئة وجزءاً كبيراً من عبء العمل في المكتب. وشهدت المخالفات المرتكبة ضد الممتلكات المُبلَّغ عنها انخفاضاً طفيفاً خلال الفترة قيد النظر، وظلت دون المستوى المسجَّل في عام ٢٠١٩.

٦٤- وأجرى المكتب تحليلاً لاتجاهات التقارير المثيرة للقلق الواردة في عام ٢٠٢١، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والغش على النحو المبين أدناه.

الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٥- ظل عدد التقارير المقدمة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين مستقرّاً في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، اللذين شهدا العدد نفسه من التقارير (ستة تقارير). وهذا العدد لا يشمل العدد الكبير من الحالات التي حددتها اللجنة المستقلة المعنية بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أثناء الفاشية العاشرة لمرض فيروس الإيبولا في مقاطعتي كينوا الشمالية وإيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يحقق فيها مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. ويؤكد انخفاض عدد التقارير في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ النقص في رفع التقارير إلى المكتب، ومن ثم أهمية التنفيذ الفعال للإجراءات الواردة تفصيلاً في خطة الاستجابة الإدارية للمنظمة بشأن تقرير اللجنة المستقلة.

٦٦- وشملت الادعاءات ما يلي:

- ثلاثة ادعاءات مرتبطة بممارسة "الجنس مقابل العمل" في جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء فاشية الإيبولا، وقد تلقاها المكتب بعد تقرير اللجنة المستقلة.

- ادعاء واحد مرتبط بالاستغلال الجنسي لإحدى المستفيدات من جانب أحد الموظفين لدى إحدى الجهات الشريكة المنفذة العاملة مع المنظمة.
- ادعاءان يرتبطان بعلاقات جنسية مقابل المال أو منفعة أخرى متورط فيها موظفون في المنظمة.

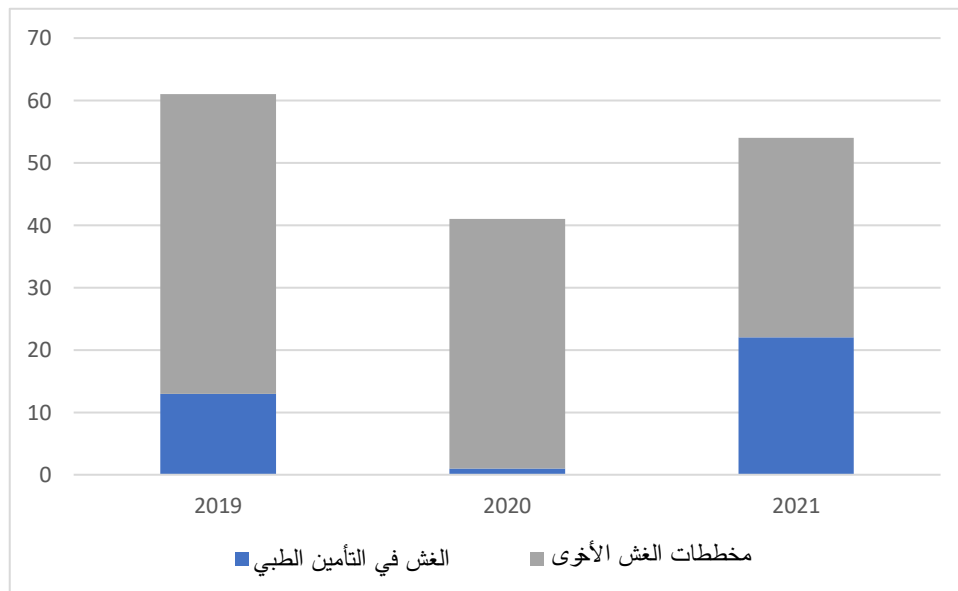
التحرش الجنسي

٦٧- ورد ستة عشر تقريراً عن حالات تحرش جنسي في عام ٢٠٢١ مقارنةً بثمانية تقارير في عام ٢٠٢٠. وأفاد أحد الادعاءات الواردة في عام ٢٠٢١ بتورط موظف في كيان تستضيفه المنظمة، بينما ارتبطت الادعاءات الخمسة عشر المتبقية بموظفين من موظفي المنظمة في مكاتب مختلفة.^١

الغش

٦٨- ظلت المخالفات المرتبطة بامتلاكات المنظمة المبلغ عنها أقل من المستوى المسجل في عام ٢٠١٩، على الرغم من الزيادة المفاجئة في الإبلاغ عن عمليات غش مزعومة في التأمين الطبي من جانب إدارة التأمين الصحي للموظفين ومجموعة أليانز. فمن بين ٥٤ شكوى ارتبطت بالغش وردت في عام ٢٠٢١، كان هناك ٢٢ شكوى تتعلق بالتأمين الطبي (انظر الشكل ٣ أدناه).

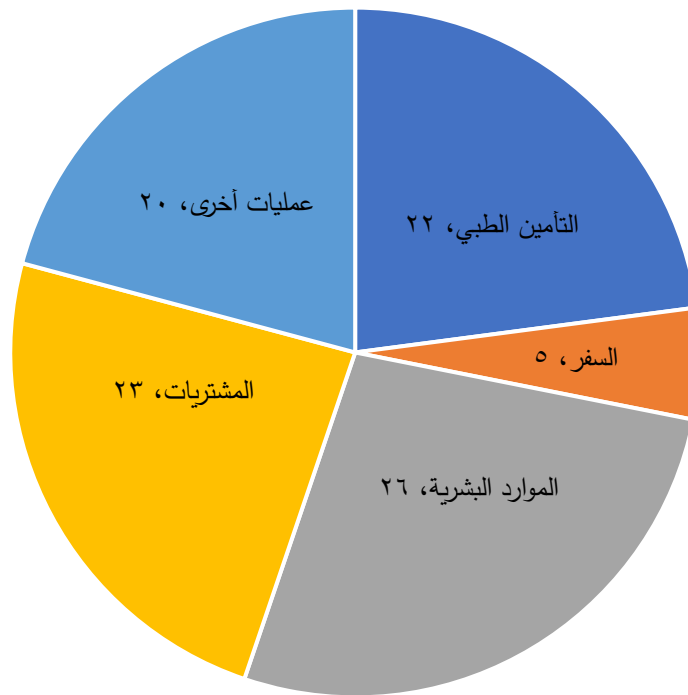
الشكل ٣. الاتجاهات في عدد حالات الغش في التأمين الصحي للموظفين



٦٩- وبعد الغش في التأمين الصحي للموظفين، كانت المخالفات المزعومة ضد ممتلكات المنظمة في عام ٢٠٢١ تستهدف في أغلبها الموارد البشرية أو عمليات الشراء (انظر الشكل ٤ أدناه).

١ ثلاث حالات في الإقليم الأفريقي، وست حالات في إقليم شرق المتوسط، وثلاث حالات في المقر الرئيسي، وحالة واحدة في إقليم جنوب شرق آسيا، وحالتان في إقليم غرب المحيط الهادئ.

الشكل ٤: توزيع حالات المخالفات ضد الممتلكات في عام ٢٠٢١



تقييم المخاطر المؤسسية

٧٠- يُعَدُّ الاستعراض المنتظم لسجلات المخاطر في الإدارات/الوحدات المقرر خضوعها للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية التخطيط في جميع عمليات المراجعة التي يجريها المكتب. ويشمل نطاق اختبار هذه الجوانب لإدارة المخاطر (التوعية بالمخاطر وتحديد وتخفيف وطأتها)، حسب الاقتضاء، مواءمة المخاطر المحددة في سجل المخاطر وتقارير الميزانية البرمجية ذات الصلة (انظر الفقرة ٤٣ (ج)).

٧١- وقد نشرت الأمانة لأول مرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة والتي أبلغ عن تحديدها، بناءً على تقييم للمخاطر من القمة إلى القاعدة من جانب الإدارة العليا بغية استكمال عملية إدارة المخاطر في مراكز الميزانية من القاعدة إلى القمة. ثم حُدِّثَت المخاطر الرئيسية بعد ذلك دورياً. وتلبيةً للطلبات الواردة من الدول الأعضاء، حلَّ المكتب أعمال المراجعة المضطلع بها في عام ٢٠٢١ وفي السنوات السابقة على أساس المخاطر الرئيسية، والنتائج الخاصة بهذا التحليل متاحة في الملحق ٧. وسيتواصل التخطيط المفصل لأعمال المكتب وفق هذه المخاطر الرئيسية، ووفق متابعة التوصيات ذات الصلة التي تؤيد المخاطر الكبيرة وإجراءات الاستجابة للمخاطر التي تحددها الإدارة.

٧٢- **أمن الفضاء الإلكتروني:** أكمل المكتب في عام ٢٠٢١ مراجعة الحسابات لعمليات تكنولوجيا المعلومات في إقليم شرق المتوسط، ويضطلع بمراجعة لإجراءات معالجة مواطن الضعف المرتبطة بأمن الفضاء الإلكتروني. ويُدعى المكتب إلى المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات مجلس الأمن الإلكتروني.

٧٣- **الاستغلال والانتهاك الجنسيان والفساد وغيرها من أشكال إساءة السلوك:** شارك المكتب في عام ٢٠٢١ في الفريق العامل التابع للمنظمة المعني بالغش، بهدف تحسين عملية تقييم مخاطر الغش. ويعكف المكتب منذ عام ٢٠١٨ على تقديم عرض تقديمي للموظفين عن التوعية بممارسات الغش في إطار مهامه الروتينية المتعلقة

بالمراجعة. وقد حُدث المكتب اختبارات المراجعة الواردة في مصفوفة المراجعة فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشمل الاختبارات المعيارية في معظم عمليات المراجعة مجالات الغش المحتملة، مثل الفصل بين المهام في مجالات حساب السلف المستديمة الإلكتروني، والمدفوعات، والمشتريات، والأصول الثابتة. ويُقدّم المكتب أيضاً معلومات عن التوعية بالغش في الدورات التعريفية المقدّمة للموظفين الجدد في المقر الرئيسي.

إقليم الأمريكتين

٧٤- فيما يتعلق بالحالة في إقليم الأمريكتين التابع للمنظمة، أكد مراجع الحسابات العام في مكتب المراجعة الداخلية للحسابات^١ في تقريره لعام ٢٠٢١ المقدّم إلى المكتب الصحي للبلدان الأمريكية أن المكتب لاحظ تحسينات مطّردة في بيئة الرقابة الداخلية للمكتب الصحي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٢١. وتجسدت التحسينات في عدم وجود تقييمات "غير مرضية" لأيّ من مهام المراجعة الداخلية في عام ٢٠٢١. وهذه السنة هي الرابعة على التوالي التي تخلو من تقييمات "غير مرضية" بصفة عامة، والخامسة التي لا تُسجّل فيها تقييمات "غير مرضية" في المكاتب القطرية، الأمر الذي يشير إلى استمرار كفاية الضوابط الداخلية في جميع أقسام المكتب الصحي للبلدان الأمريكية. وأشار مراجع الحسابات العام إلى أن المنظمة حافظت على استجابة إدارية فعالة وكفؤة للتحديات التي طرحتها جائحة كوفيد-١٩ في عام ٢٠٢١، بنشر أدوات تكنولوجيا المعلومات لتسهيل الأنشطة الإدارية والتشغيلية اللامركزية. وحافظت المنظمة أيضاً على رقابة صارمة في الميزانية على تكاليف التشغيل العامة وتكاليف الموارد البشرية. وفي هذا السياق، أشار مراجع الحسابات العام أيضاً إلى أن حجم حالات الطوارئ ومدتها (ومنها جائحة كوفيد-١٩) في السنوات الأخيرة قد أثّرت على الترتيبات الإدارية في المنظمة. أما "إجراءات الطوارئ الخاصة"، المصممة لتشجيع المرونة الإدارية في الأوقات التي تشهد تحدياً استثنائياً، وتتطوي على تخفيف بعض الضوابط الداخلية المهمة، فقد أصبحت طبيعية وليست استثنائية في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وقد دُعي المكتب الصحي للبلدان الأمريكية للنظر في تداعيات الفترات المطولة للإجراءات الخاصة على سياسات المنظمة: وخصوصاً، ما إذا كان من الملائم إجراء بعض أعمال التنقيح على لوائح المكتب الصحي للبلدان الأمريكية، إذا طال أمد حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ لفترة طويلة في المستقبل.

٧٥- وأفاد مراجع الحسابات العام أيضاً بأن مكتب المراجعة الداخلية لم يحدد أي مواطن ضعف كبيرة في الضوابط الداخلية من شأنها أن تعرّض بشدة تحقيق الأغراض الاستراتيجية والتشغيلية لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية للخطر، بناءً على أنشطة المراجعة الداخلية المضطلع بها في عام ٢٠٢١، وعلى مشاركته في الأعمال التنظيمية اليومية (بما في ذلك وجوده بصفة مراقب في اللجان والأفرقة العاملة الداخلية). ويرى مكتب المراجعة الداخلية أن إطار الرقابة الداخلية العام في المكتب الصحي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٢٠ ظل يقدم ضمانات معقولة بشأن دقة المعاملات والأصول والخصوم وحسن توقيت تسجيلها، وحماية الأصول. ومع ذلك، لفت مراجع الحسابات العام الانتباه على غرار ما فعل في السنوات السابقة إلى أن هناك مجالاً لمواصلة تطوير أنشطة الضمان من الخط الثاني (من حيث أنشطة رصد الإدارة والامتثال). وأخيراً، أضفى المكتب الصحي للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٢١ الطابع الرسمي على عملية رسم خرائط الضمان التي بدأت في عام ٢٠٢٠. وأفاد مراجع الحسابات العام أن هذه المبادرة ينبغي أن تساهم، إلى جانب عملية إدارة المخاطر المؤسسية المتطورة، في بيان صلات الترابط بين أغراض المنظمة وما تواجهه من مخاطر وضوابطها الداخلية المخففة لوطأة المخاطر بمزيد من الوضوح.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٧٦- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير.

١ كان يُدعى سابقاً مكتب خدمات المراقبة الداخلية والتقييم.

الملحق ١

حالة توصيات المراجعة المفتوحة في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٢

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	عدد التوصيات	الحالة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١				الحالة في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٢				معدل التنفيذ (باستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذه)	التنفيذ المتأخر بالنسبة المئوية	متأخرة غير مغلقة ومتوقعة على مخاطر متبقية عالية المستوى	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة
						مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها				
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٦																	
16/1033	حوكمة النظم الصحية وتمويلها في المقر الرئيسي	ADG/UHL	2016/11	مغلقة	36	0	0	8	28	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
16/1062	التأمين الصحي لموظفي المنظمة	ADG/BOS	2017/04	مغلقة	33	0	0	8	25	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٧																	
17/1079	المقر الرئيسي للمنظمة	HQ/DGO	2017/12	4.3	50	0	0	7	43	50	0	0	46	92%	8%	3	أُغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة
17/1095	المكتب القطري في غينيا الاستوائية	RD/AFRO	2018/02	مغلقة	40	0	0	5	35	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
17/1103	البريد الإلكتروني لبرنامج Office 365 Cloud	ADG/BOS	2018/02	4.1	7	0	0	4	3	7	0	0	6	86%	14%	1	أُغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة
17/1106	المكتب القطري في الكاميرون	RD/AFRO	2018/02	4.1	34	0	0	13	21	34	0	0	28	82%	18%	4	أُغلقت ٧ توصيات أثناء الفترة
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٨																	
18/1126	المنظمة في إثيوبيا	RD/AFRO	2018/08	3.6	62	0	0	7	55	62	0	0	57	92%	8%	3	أُغلقت توصيتان أثناء الفترة
18/1127	المكتب القطري في نيجيريا	RD/AFRO	2018/08	مغلقة	32	0	0	2	30	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
18/1129	المنظمة في ليبيريا	RD/AFRO	2018/05	3.8	39	0	0	3	36	39	0	0	36	92%	8%	1	لم يرد رد جديد من الجهة الخاضعة للمراجعة
18/1130	إدارة مشاريع المعلومات والتكنولوجيا في المقر الرئيسي	ADG/BOS	2019/01	مغلقة	19	0	0	2	17	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
18/1134	المكتب القطري في تشاد	RD/AFRO	2018/09	3.5	45	0	0	10	35	45	0	0	36	80%	20%	2	أُغلقت توصية واحدة أثناء الفترة
18/1136	المكتب القطري في أوكرانيا	RD/EURO	2018/11	مغلقة	18	0	0	2	16	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
18/1138	كشوف المرتبات في مركز الخدمات العالمي	ADG/BOS	2019/04	3.0	18	0	1	5	12	18	0	0	16	89%	11%	0	أُغلقت ٤ توصيات أثناء الفترة
18/1147	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الإقليمية لأفريقيا وجنوب شرق آسيا	RD/AFRO	2019/03	مغلقة	7	0	0	2	5	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة

الحالة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١										الحالة في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٢								
رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	عدد التوصيات	لم يتم تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات	لم يتم تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	معدل التنفيذ (باستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذه)	التنفيذ المتأخر بالنسبة المتوقعة عليه المستوى	متأخرة غير مغلقة ومتوقعة على مخاطر	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة
18/1148	مراجعة الحسابات المتكاملة لمكافحة الأمراض السارية في المكتب الإقليمي لأوروبا	RD/EURO	2019/04	3.0	34	0	0	10	24	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
18/1152	مراجعة الحسابات المتكاملة لتقديم الخدمات والسلامة في المقر الرئيسي للمنظمة	ADG/UHL	2019/01	3.2	63	0	35	5	23	63	0	28	10	25	40%	60%	11	أُغلقت توصيتان أثناء الفترة
18/1154	المنظمة في الصومال	RD/EMRO	2018/12	مغلقة	63	0	1	9	53	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لم تُنفذ ٤ توصيات تنفيذاً كاملاً، ولكنها غُلِّقت بموجب توصيات جديدة صدرت في تقرير المراجعة رقم ١٢١٣/٢١ (المكتب القطري للمنظمة في الصومال)
18/1155	المكتب الإقليمي لأفريقيا	RD/AFRO	2019/03	3.0	28	0	10	8	10	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لم تُنفذ ٨ توصيات تنفيذاً كاملاً، ولكنها غُلِّقت بموجب توصيات جديدة صدرت في تقرير المراجعة رقم ١٢٠٨/٢١ (مجموعة الإدارة العامة/المكتب الإقليمي لأفريقيا)
18/1156	المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	RD/EMRO	2019/04	3.0	35	0	1	0	34	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
18/1160	إدارة المنح	DDG	2019/05	2.9	9	0	3	3	3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠١٩																		
19/1161	المنظمة في جنوب السودان	RD/AFRO	2019/06	2.8	54	0	3	1	50	54	0	2	2	50	93%	7%	3	لم يرد رد جديد من الجهة الخاضعة للمراجعة
19/1163	أنشطة التنفيذ المباشر	ADG/BOS	2019/11	مغلقة	29	0	1	7	21	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة
19/1164-1	المكتب القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية	RD/AFRO	2019/11	مغلقة	45	0	9	20	16	45	0	6	10	29	64%	36%	9	أُغلقت ١٣ توصية أثناء الفترة
19/1164-2	المراجعة المتصلة بمكافحة مرض فيروس الإيبولا - جمهورية الكونغو الديمقراطية	RD/AFRO-WHE/EXD	2019/11	مغلقة	40	0	0	2	38	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أُغلقت المراجعة أثناء الفترة

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	عدد التوصيات	الحالة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١				الحالة في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٢				معدل التنفيذ (بإستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذ)	التنفيذ المتأخر بالنسبة المتوقعة عليه المستوى	متأخرة غير مغلقة ومنطوية على مخاطر	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة	
						متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	لم يكن بعد موعد تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	عدد التوصيات					
19/1165	مراجعة خريطة طريق المنظمة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني في مجال تكنولوجيا المعلومات	ADG/BOS	2019/09	مغلقة	14	0	1	4	9	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
19/1166	المراجعة الشاملة لحسابات شؤون السفر	ADG/BOS	2020/02	مغلقة	10	1	2	0	7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
19/1167	المنظمة في موزامبيق	RD/AFRO	2019/07	2.7	52	0	3	3	46	52	0	1	2	49	6%	2	أغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة	
19/1171	المنظمة في السودان	RD/EMRO	2020/01	2.2	93	19	47	11	16	93	0	13	17	63	32%	15	أغلقت ٤٧ توصية أثناء الفترة	
19/1172	المنظمة في العراق	RD/EMRO	2019/10	2.4	46	0	3	2	41	46	0	0	2	44	96%	1	أغلقت ٣ توصيات أثناء الفترة	
19/1173	المكتب القطري في ليبيا	RD/EMRO	2020/02	مغلقة	78	0	0	9	69	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
19/1175	المنظمة في إندونيسيا	RD/SEARO	2020/01	2.2	59	0	8	5	46	59	0	0	5	54	92%	4	أغلقت ٨ توصيات أثناء الفترة	
19/1176	المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	RD/SEARO	2020/01	مغلقة	20	0	0	3	17	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
19/1177	برنامج المنظمة للطوارئ الصحية في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط	RD/EMRO	2019/12	2.3	31	0	1	9	21	31	0	0	2	29	94%	0	أغلقت ٨ توصيات أثناء الفترة	
19/1178	خدمات الدفع في مركز الخدمات العالمي	ADG/BOS	2020/02	مغلقة	16	0	2	6	8	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
19/1180	المكتب القطري في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	RD/SEARO	2020/02	مغلقة	33	0	0	23	10	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
19/1181	المنظمة في سوريا	RD/EMRO	2020/03	2.0	32	0	13	6	13	32	0	0	6	26	81%	1	أغلقت ١٣ توصية أثناء الفترة	
تقارير المراجعة في إطار خطة العمل الصادرة في عام ٢٠٢٠																		
20/1167	المنظمة في نيبال	RD/SEARO	2020/07	1.7	39	24	0	0	15	39	0	0	0	38	97%	3%	0	أغلقت ٢٣ توصية أثناء الفترة
20/1170	المراجعة المحددة الغرض لحسابات برنامج الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن	RD/EMRO	2020/12	1.3	3	3	0	0	0	3	0	0	2	1	33%	67%	1	أغلقت توصية واحدة أثناء الفترة
20/1172	شعبة مقاومة مضادات الميكروبات في المقر الرئيسي	ADG/AMR	2020/08	مغلقة	25	17	0	2	6	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أغلقت المراجعة أثناء الفترة	
20/1173	مكتب المنظمة القطري في اليمن	RD/EMRO	2020/07	1.7	24	2	0	12	10	24	0	0	1	23	96%	4%	1	أغلقت ١٣ توصية أثناء الفترة
20/1175	مشروع المبنى الجديد في المقر الرئيسي	ADG/BOS	2020/12	1.3	8	8	0	0	0	8	0	0	1	6	75%	25%	0	أغلقت ٦ توصيات أثناء الفترة

الحالة في ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢١																		الحالة في ٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٢								رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	منذ صدور التقرير المنقضية	عدد التوصيات	لم تبدأ تنفيذها	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	متأخرة قيد التنفيذ	مغلقة	(باستثناء ما لم يكن بعد موعد تنفيذ)	معدل التنفيذ المئوية*	التنفيذ المتأخر بالنسبة المئوية	متأخرة غير مغلقة ومنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																															
مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة																متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	عدد التوصيات	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	المدير المسؤول	تاريخ التقرير الختامي	عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	عدد التوصيات	الحالة في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١				الحالة في ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢				عدد التوصيات	التعليقات على التغييرات الطارئة منذ التقرير السابق عن الحالة
						مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها	مغلقة	متأخرة قيد التنفيذ	متأخرة لم يبدأ تنفيذها	لم يكن بعد موعد تنفيذها		
21/1209	المنظمة في إيران	RD/EMRO	2021/10	0.4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	6	2	0	12	20	أغلقت ٦ توصيات أثناء الفترة
21/1210	المنظمة في نيجيريا	RD/AFRO	2021/12	0.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0	0	0	35	35	لم يكن بعد الموعد النهائي
21/1211	إدارة خدمات العمليات المؤسسية في المكتب الإقليمي للمنظمة لشرق المتوسط	RD/EMRO	2022/01	0.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0	0	0	18	18	لم يكن بعد الموعد النهائي
21/1213	المنظمة في الصومال	RD/EMRO	2021/12	0.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0	0	0	21	21	لم يكن بعد الموعد النهائي
21/1219	المكتب القطري للمنظمة في غابون ***	RD/AFRO	2022/02	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	11	11	لم يصدر بعد التقرير الختامي
21/1220	المكتب القطري للمنظمة في سري لانكا ***	RD/SEARO	2022/02	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	5	5	لم يصدر بعد التقرير الختامي

مجموع التوصيات

1524	139	163	251	971	1230	206	103	185	726
100.0%	9.1%	10.7%	16.5%	63.7%	100.0%	16.9%	8.4%	15.2%	59.5%

100
8.2%

* غير مغلقة = لم يبدأ تنفيذها أو قيد التنفيذ.

** أولوية عالية = أهمية عالية وجهود تنفيذ منخفضة المستوى.

*** التقرير في شكل مسودة حالياً

**** في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، كان التقرير لا يزال في شكل مسودة، مما يفسر اختلاف العدد الإجمالي للتوصيات ما بين الوقت الحالي والتحديث السابق.

مفتاح شرح التنسيق المميز بالألوان

عدد السنوات المنقضية منذ صدور التقرير	المعايير
0.8	صدور التقرير الختامي منذ أقل من سنة
1.1	صدور التقرير الختامي منذ فترة متراوحة بين سنة واحدة و ١,٣ سنة (١,٣ سنة هي المتوسط الحالي لتاريخ إغلاق مراجعة يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية)
1.3	صدور التقرير الختامي منذ أكثر من ١,٣ سنة (أي ما يفوق المتوسط الحالي لتاريخ إغلاق مراجعة يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية)

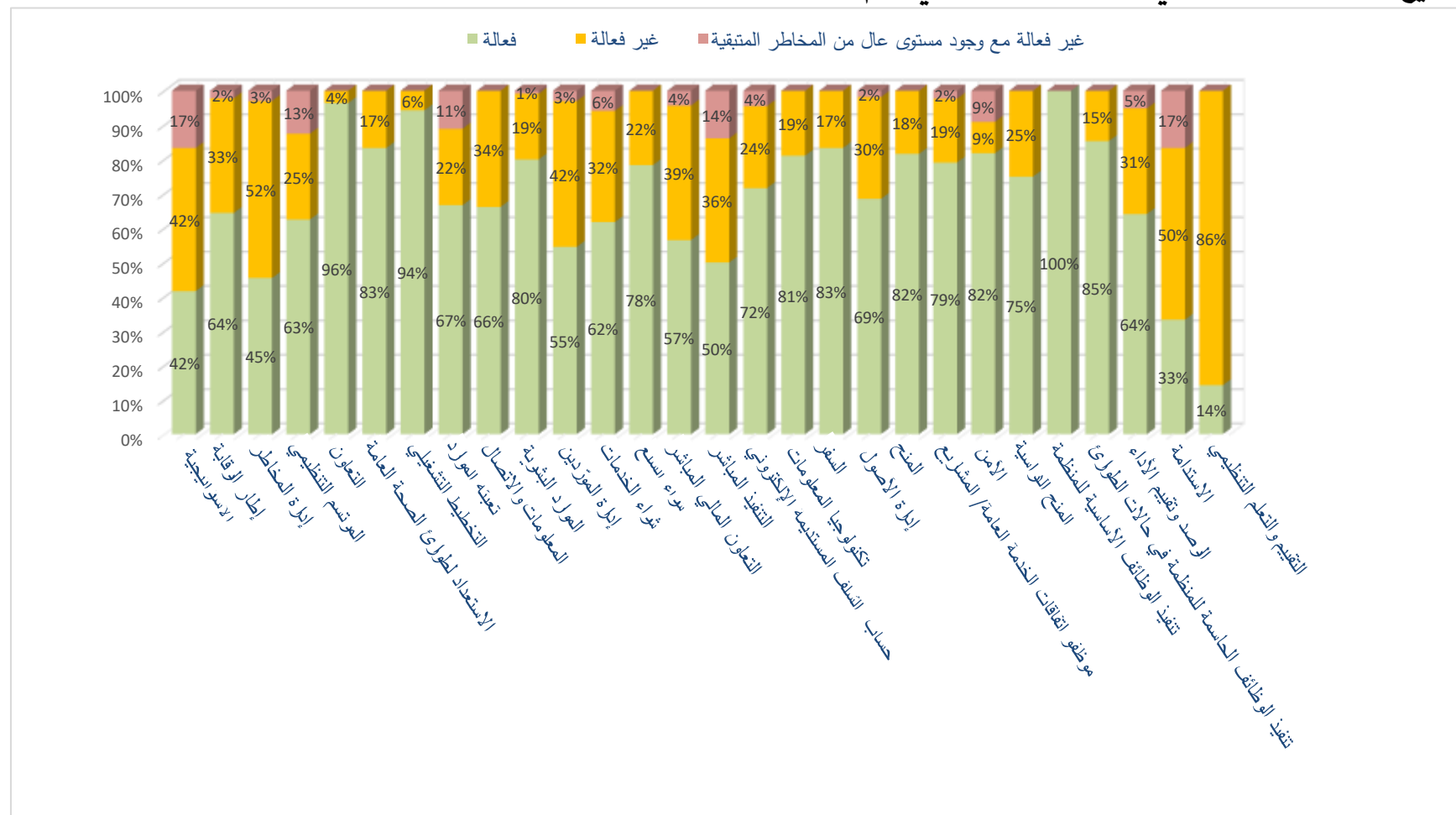
معدل التنفيذ	المعايير
أعلى من ٨٥٪	معدل التنفيذ أعلى من ٨٥٪
من ٥٠٪ إلى ٨٥٪	معدل التنفيذ بين ٥٠٪ و ٨٥٪
أقل من ٥٠٪	معدل التنفيذ أقل من ٥٠٪

التنفيذ المتأخر بالنسبة المئوية*	المعايير
أعلى من ٥٠٪	المتأخر أعلى من ٥٠٪
من ١٥٪ إلى ٥٠٪	المتأخر بين ١٥٪ و ٥٠٪
أقل من ١٥٪	المتأخر أقل من ١٥٪

متأخرة غير مغلقة ومنطوية على مخاطر متبقية عالية المستوى	المعايير
غير متاح	لم يحن بعد موعد الرد من الجهة الخاضعة لمراجعة الحسابات
واحد أو أكثر	هناك توصية أو أكثر ذات أهمية عالية متأخرة
صفر	لا توجد توصيات ذات أهمية عالية متأخرة

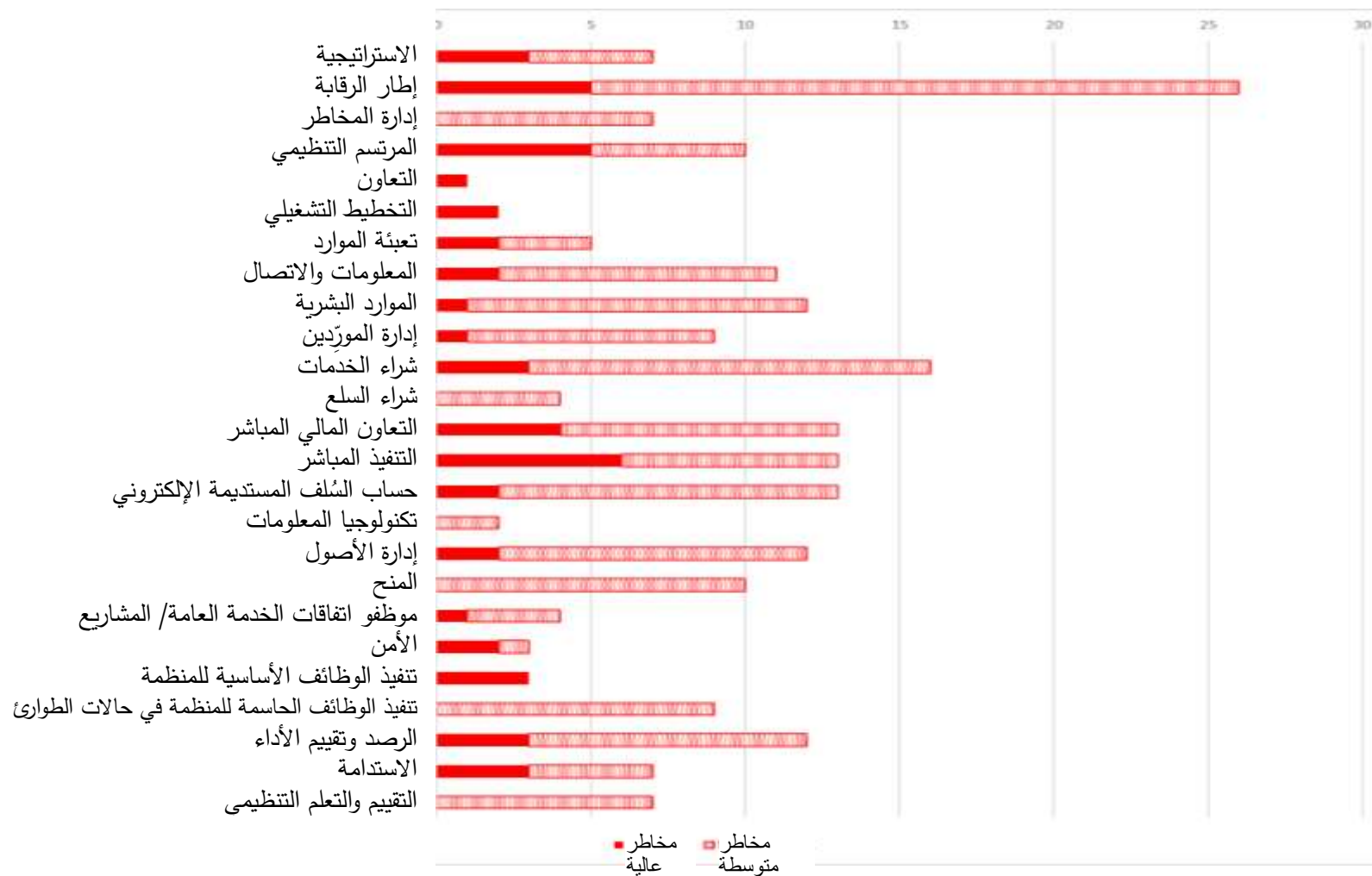
الملحق ٢ ألف

توزيع ضوابط المراجعة التي خضعت للاختبار في عام ٢٠٢١ حسب فئات مخاطر المراجعة وفعالية الضوابط والمخاطر المتبقية



الملحق ٢ باء

توزيع توصيات المراجعة حسب مجال المراجعة والمخاطر المتبقية



الملحق ٣ ألف

الاتجاهات المسجلة في فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية للمنظمة مع مرور الزمن،
العمليات التي أجريت بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١



الملحق ٣ باء

فعالية تطبيق الضوابط الداخلية في عمليات مراجعة الحسابات، القسم التشغيلي، المكاتب القطرية،
العمليات التي أجريت بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢١

ملخص فعالية الضوابط الداخلية - على نطاق المنظمة، حسب الإقليم، في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١						
المنظمة (٣٥ مراجعة)	أفريقيا (١٢ مراجعة)	شرق المتوسط (١١ مراجعة)	أوروبا (٣ مراجعات)	جنوب شرق آسيا (٦ مراجعات)	غرب المحيط الهادئ (٣ مراجعات)	
فعالية الرقابة بشكل عام ٢٠١٩-٢٠٢١	%٦٨	%٦٨	%٨٠	%٧٢	%٦٨	
إطار الرقابة	%٧٥	%٧٣	%١٠٠	%٨٣	%٧٣	
إدارة المخاطر	%٥٦	%٥٥	%٥٧	%٦٨	%٤٣	
الموارد البشرية	%٧٨	%٧٧	%٨٢	%٨١	%٧٧	
إدارة شؤون الموردين	%٤٨	%٥٥	%٥٠	%٣٣	%١٧	
شراء الخدمات	%٦٢	%٦٩	%٣٦	%٥٤	%٧٠	
شراء السلع	%٧٤	%٧٢	%٩٢	%٧٥	%٧٥	
التعاون المالي المباشر	%٥٦	%٥٥	غير خاضعة للاختبار	%٤٧	%٦٢	
التنفيذ المباشر	%٥٧	%٤٩	غير خاضعة للاختبار	%٦٠	غير خاضعة للاختبار	
حساب السلف المستديمة الإلكتروني	%٧٣	%٧٠	%٨٩	%٧٥	%٦٤	
نظام الإدارة العالمي/ تكنولوجيا المعلومات	%٧٩	%٧٤	%١٠٠	%٨٨	%٧٨	
السفر	%٥٢	%٤٢	%٥٠	%٨٣	%٥٠	
الأصول الثابتة/ المخزونات	%٦٧	%٦٤	%٨٩	%٨٨	%٥٠	
المنح	%٨٣	%٧٦	%١٠٠	%٩١	%٨٦	
موظفو اتفاقات الخدمات الخاصة/ المشاريع	%٧٤	%٧٩	%١٠٠	%٦٣	%٧٥	
الأمن	%٦٨	%٦٧	%١٠٠	%٩٠	%٢٥	
المنح الدراسية	%٧١	%٦٧	غير خاضعة للاختبار	%٥٠	%١٠٠	
المعلومات والاتصالات	%٥٨	%٥٧	%٥٠	%٦٠	%٥٠	
الرصد	%٦٨	%٧٠	%٥٧	%٨٠	%١٠٠	

الملحق ٤

قائمة عمليات مراجعة الحسابات التي أُغْلِقَتْ منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ (في ٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢)

رقم مراجعة الحسابات	عنوان مراجعة الحسابات	تاريخ التقرير الختامي	تاريخ الإغلاق	عدد الأشهر اللازمة لإغلاق المراجعة
١٠٣٣/١٦	حوكمة النظم الصحية وتمويلها في المقر الرئيسي	٢٠١٦/١١	٢٠٢٢/٠١	٦١
١٠٦٢/١٦	التأمين الصحي لموظفي المنظمة	٢٠١٧/٠٤	٢٠٢٢/٠١	٥٦
١٠٩٥/١٧	المكتب القطري في غينيا الاستوائية	٢٠١٨/٠٢	٢٠٢١/١٢	٤٥
١١٢٧/١٨	المكتب القطري في نيجيريا	٢٠١٨/٠٨	٢٠٢١/١٢	٣٩
١١٣٠/١٨	إدارة مشاريع تكنولوجيا المعلومات بالمقر الرئيسي	٢٠١٩/٠١	٢٠٢١/٠٣	٢٥
١١٣٦/١٨	المكتب القطري في أوكرانيا	٢٠١٨/١١	٢٠٢١/٠٣	٢٧
١١٤٧/١٨	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكتبين الإقليميين لأفريقيا وجنوب شرق آسيا	٢٠١٩/٠٣	٢٠٢١/٠٤	٢٤
١١٤٨/١٨	المراجعة المتكاملة للأمراض السارية في المكتب الإقليمي لأوروبا	٢٠١٩/٠٤	٢٠٢٢/٠٢	٣٣
١١٥٤/١٨	منظمة الصحة العالمية في الصومال	٢٠١٨/١٢	٢٠٢١/١٢	٣٥
١١٥٥/١٨	المكتب الإقليمي لأفريقيا (مجموعة الإدارة العامة)	٢٠١٩/٠٣	٢٠٢٢/٠١	٣٣
١١٥٦/١٨	المكتب الإقليمي لشرق المتوسط (إدارة الشؤون الإدارية والمالية)	٢٠١٩/٠٤	٢٠٢١/٠٤	٢٣
١١٦٠/١٨	إدارة المنح	٢٠١٩/٠٥	٢٠٢١/١٢	٣٠
١١٦٣/١٩	أنشطة التنفيذ المباشر	٢٠١٩/١١	٢٠٢١/٠٧	٢٠
٢-١١٦٤/١٩	مرض فيروس الإيبولا - الدعم التشغيلي في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠١٩/١١	٢٠٢١/٠٢	١٥
١١٦٥/١٩	مراجعة خريطة الطريق لأمن الفضاء الإلكتروني في المنظمة	٢٠١٩/٠٩	٢٠٢١/٠٤	١٨
١١٦٦/١٩	المراجعة الشاملة لحسابات شؤون السفر	٢٠٢٠/٠٢	٢٠٢٢/٠١	٢٢
١١٧٣/١٩	المكتب القطري في ليبيا	٢٠٢٠/٠٢	٢٠٢١/٠٨	١٧
١١٧٦/١٩	المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا (إدارة الشؤون الإدارية والمالية)	٢٠٢٠/٠١	٢٠٢١/٠٤	١٤
١١٧٨/١٩	خدمات الدفع في مركز الخدمات العالمي	٢٠٢٠/٠٢	٢٠٢١/٠٥	١٤
١١٨٠/١٩	المكتب القطري في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٢٠٢٠/٠٢	٢٠٢٢/٠٢	٢٣
١١٧٢/٢٠	شعبة مقاومة مضادات الميكروبات في المقر الرئيسي	٢٠٢٠/٠٨	٢٠٢١/١٢	١٥
١١٩٢/٢٠	البرنامج العالمي لمكافحة السل في المقر الرئيسي	٢٠٢٠/١١	٢٠٢٢/٠٢	١٤
١١٩٣/٢٠	المكتب القطري في بوروندي	٢٠٢١/٠٢	٢٠٢١/٠٥	٢

الملحق ٥

التقييم الخارجي لجودة وظيفة مراجعة الحسابات في منظمة الصحة العالمية -
قائمة التوصيات وحالة التنفيذ، شباط/فبراير ٢٠٢٢

التوصية	تاريخ التنفيذ المستهدف	حالة التنفيذ (في شباط/فبراير ٢٠٢٢)
توصيات المقيمين الخارجيين		
تحديث ميثاق المكتب بانتظام على فترات أقصر (بين سنتين وثلاث سنوات مثلاً).	التقيد التالي للميثاق قبل نهاية عام ٢٠٢١	نُفذت وأُغلقت.
تنفيذ رصد ساعات التعليم المهني المستمر لجميع المراجعين الداخليين على نطاق المكتب.	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
تنفيذ تقييم داخلي دوري رسمي، وينبغي تأدية هذا التقييم مرة واحدة على الأقل فيما بين تقييمين خارجيين.	التقييم الداخلي الدوري الرسمي التالي قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١	نُفذت وأُغلقت.
تقليص الفاصل الزمني بين انتهاء العمل الميداني ومسودة التقرير.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	سيواصل المكتب رصد الفاصل الزمني لإصدار تقارير المراجعة. أُغلقت.
تقليص الفاصل الزمني بين تقديم المسودة والتقرير الختامي.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	انظر أعلاه.
النظر في اختزال تقارير المراجعة عن طريق تضمينها أشكالاً بيانية تلخص المعلومات (مثلاً، في الموجز التنفيذي يمكن إضافة جدول يتضمن المعلومات التالية لتكون بمنزلة "عوامل جذب بصرية" شفافة: دليل للأسماء، تلوين أولويات التنفيذ والمجاميع لكل "أولوية تنفيذ").	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
تحديد الصلة بين التقييم العام للتقرير والفعالية العامة للضوابط.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	أُجريت تحليلات وحُسنّت الرسوم البيانية والجداول في استنتاجات المراجعة. أُغلقت.
توصيات المكتب (التقييم الذاتي)		
إقرار الصيغة المحدثة لميثاق المكتب: ينبغي أن يتابع المكتب التوصية مع الإدارة العليا للمنظمة، لضمان استعراض الصيغة المحدثة للميثاق وإقرارها من جانب المدير العام.	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت. (أقر المدير العام صيغة الميثاق المحدثة في عام ٢٠١٩).
ينبغي أن يتابع المكتب مع الإدارة العليا للمنظمة لضمان أن تحدد الصيغة المحدثة للهيكل التنظيمي الوظيفي الخاص بالمنظمة بوضوح مسؤوليات المكتب المتصلة بالإبلاغ، بما في ذلك استقلال مدير المكتب/وظيفة المراجعة، وفقاً لمعايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.	٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩	أُغلقت.
توسيع نطاق فرص التدريب للموظفين المعنيين بالمراجعة في المكتب: (أ) ينبغي أن يواصل مدير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومنسق المراجعة التماس التدريب التقني في مجال المراجعة للموظفين المعنيين بالمراجعة في المكتب. (ب) ينبغي أن يوثق الموظفون المعنيون بالمراجعة في المكتب في نماذجهم الخاصة باستعراض نهاية السنة باستخدام نظام تطوير إدارة الأداء أنهم قد استوفوا متطلبات التعليم المهني المستمر المقررة لهم عند الاقتضاء.	٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.

التوصية	تاريخ التنفيذ المستهدف	حالة التنفيذ (في شباط/ فبراير ٢٠٢٢)
تعزيز الاتصالات والتوعية: ينبغي أن يعد المكتب خطته لتعزيز الاتصالات والتوعية وينفذها، وذلك مثلاً بتحسين وجوده على الشبكة الداخلية للمنظمة (أي مواصلة تزويد موظفي المنظمة وأصحاب المصالح بمعلومات بشأن عملية المراجعة، وزيادة الوعي والفهم فيما يتعلق بالممارسات الجيدة).	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
تعزيز مؤشرات الأداء الرئيسية: ينبغي أن يتعاون مدير المكتب ومنسق المراجعة فيه مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات الأمم المتحدة الذين يعكفون على إعادة تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية لوظائف المراجعة الداخلية بالأمم المتحدة.	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
توسيع نطاق استخدام برنامج TeamStore (TeamMate) فيما يخص ملاحظات المراجعة وتوصياتها المتكررة: ينبغي أن يوسع الموظفون المعنيون بالمراجعة في المكتب نطاق استخدام البرنامج المذكور بوصفه مستودعاً للملاحظات والتوصيات المتكررة المتعلقة بعمليات المراجعة التشغيلية.	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.
مواصلة توسيع نطاق استخدام الدراسات التحليلية: ينبغي أن يمضي الموظفون المعنيون بالمراجعة في المكتب في توسيع نطاق فرص التحقق، من خلال تكثيف استخدام الدراسات التحليلية للبيانات وتعزيز استخدام التكنولوجيا (أي استخدام المراجعة المستمرة على أساس تجريبي).	٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩	نُفذت وأُغلقت.

الملحق ٦

ملخص تقارير التحقيقات المسندة بالبينات الصادرة في عام ٢٠٢١

الموقع	الملخص	الرقم المرجعي للموارد البشرية ^١
مكتب قُطري	تضارب المصالح والرشوة: أعد موظف فني وطني وقَدَّم عروض أسعار مزيفة، الأمر الذي أدى إلى حصول الشركة التي يديرها على عقود من المنظمة بسعر مبالغ فيه مقارنةً بالسعر السائد في السوق. وقد احتسب الضرر الواقع على المنظمة بمبلغ ٨٧٤ ١٢ دولاراً أمريكياً. وشارك الموظف في عمليات الشراء التي منحت لشركته العقود من دون الإفصاح عن مصلحته في الشركة. وعلاوة على ذلك، كان الموظف يدير الشركة من دون التصريح له بالمشاركة في أنشطة خارجية. وتبين أيضاً أن الموظف نفسه قد تلقى إكراميات تصل إلى ٦٦٦ ١٠ دولاراً أمريكياً من أحد موردي المنظمة. وعند مواجهته بهذا الادعاء، اختلق الموظف وثائق مزورة وقَدَّمها، وقد ورَّطت بعض هذه الوثائق موظفاً آخر وأحد موردي المنظمة في ممارسات متعلقة بسوء السلوك، وذلك في محاولة منه لتبرير تلقيه ٦٦٦ ١٠ دولاراً أمريكياً من الشركة. وأتى الموظف، في نهاية المطاف، بمزيد من المحاولات لعرقلة سير التحقيقات.	IR2021/03
مكتب قُطري	الغش في مطالبات التأمين الطبي (أليانز): قَدَّم أحد المتعاقدين، الذي يضطلع بعمل ميداني مع المنظمة، مطالبةً مزيفة للحصول على نفقات طبية، الأمر الذي أسفر عن حصوله بغير وجه حق على مبلغ قدره ٢٦٦٤ دولاراً أمريكياً من شركة التأمين الصحي.	IR2021/01
المقر الرئيسي	الدخول بدون إذن: دخل موظف لدى إحدى الجهات المتعاقدة مع المنظمة مراراً وتكراراً إلى مكاتب الموظفين، ووصل إلى أدرجهم ومتعلقاتهم الشخصية دون مبرر أو إذن متعلق بالعمل.	IR2021/06
المقر الرئيسي	إساءة استعمال السلطة: تراكمت على موظفة من الفئة الفنية ديون غير عادية، بسبب عدم دفع بعض النفقات المستحقة عليها في المواعيد النهائية المحددة بموجب الاتفاق، وكذلك بسبب اقتراض الأموال بكثرة من مصادر مختلفة دون سداد المبالغ المطلوبة/ المتفق عليها، ومن ثم عجزت عن الوفاء بالتزاماتها الشخصية. وعلاوة على ذلك، حصلت الموظفة على بعض القروض التي يبلغ مجموعها قرابة ٠٠٠ ١٠٤ فرنك سويسري من موظفين في المنظمة يعملون تحت سلطتها، أو كان لديهم سبب للاعتقاد بأن الموظفة تتمتع بنوع من السلطة أو التأثير على حياتهم المهنية.	IR2021/07
مكتب قُطري	الغش: بناءً على إحالة واردة من وحدة تحقيق أخرى تابعة للأمم المتحدة، تبين أن موظفاً من الفئة الفنية في المنظمة كان قد تورط فيما سبق في عمليات غش تبلغ قيمتها ٧٩٤ ٦٠٧ ١ دولاراً أمريكياً، مُلِحِقاً الضرر بمنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة عندما شغل منصب المدير في إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية التي كانت تتولى تنفيذ مشاريع في مجال العمل الإنساني. وعلاوة على ذلك، انخرط الموظف على مدار أربعة عقود عمل منفصلة مع المنظمة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٢٠ في نشاط غير مصرح به، عبر الاحتفاظ بمهام الإدارة التنفيذية والسيطرة على المنظمة غير الحكومية الدولية دون التماس التصاريح المناسبة والحصول عليها.	IR2021/08

١ انظر الوثيقة ج ٣٧/٧٥.

الموقع	الملخص	الرقم المرجعي للموارد البشرية ^١
المقر الرئيسي	التحرش الجنسي: حصل موظف من الفئة الفنية على صور حميمة واتصالات شخصية لإحدى الخبرات الاستشاريات في المنظمة ونشرها دون موافقتها. وكشف التحقيق عن أن هذا الفعل كان متعمداً، وجاء في إطار نمط سلوكي ينطوي على تهديدات، وتسبب في خوف الضحية وإذلالها.	IR2021/12
مكتب إقليمي	التحرش الجنسي: أثناء عملية نشر في إحدى حالات الطوارئ، دعا موظف من الفئة الفنية موظفة من منظمة أخرى إلى غرفته الفندقية، وعندما رفضت الضحية، أمسك معصمها وسحبها بقوة إلى داخل الغرفة. وفي نهاية المطاف، ترك الموظف الضحية التي تمكنت من مغادرة الغرفة والهرب. وقد تسبب هذا السلوك في إصابة الضحية بالخوف والقلق الشديدين.	IR2021/13
المقر الرئيسي	تضارب المصالح: انخرطت موظفة من الفئة الفنية في العديد من الأنشطة الخارجية غير المصرح بها، ونفذ بعض هذه الأنشطة لصالح شركة تعمل مع المنظمة مملوكة لزوجها. وقد شاركت الموظفة أيضاً في منح بعض العقود وإدارتها، وانخرطت على وجه الخصوص في منح عقد كبير بلغت قيمته ٢٣٢ ٦٥ دولاراً أمريكياً للشركة المملوكة لزوجها. وتبين أيضاً أن الموظفة اضطلعت ببعض الأنشطة الخارجية بهوية مزيفة، واستفادت من وقت المنظمة ومواردها في إطار الاضطلاع بهذه الأنشطة.	IR2021/04
المقر الرئيسي	الأنشطة الخارجية وتضارب المصالح: كان أحد الموظفين التقنيين من الفئة الفنية عضواً بمجلس إدارة إحدى الشركات ومديراً لها قبل انضمامه للمنظمة. وانخرط الموظف في منح عقد شراء بقيمة ٩٢ ٥٠٠ دولار أمريكي للشركة دون الكشف رسمياً عن علاقته بها.	IR2021/05
المقر الرئيسي	عدم الوفاء بالالتزامات الشخصية: لم يسدد أحد المديرين مبلغ ٥٤٠٠ فرنك سويسري قيمة الإيجار لمالك الشقة التي كان يستأجرها. وعلاوة على ذلك، لم يبدِ المدير تعاوناً أثناء عملية التحقيق التي اضطلح بها المكتب.	IR2021/11
مكتب قطري	الغش في مطالبات التأمين الطبي: حصل أحد موظفي الدعم على تعويض قدره ٤٥٨٥ دولاراً أمريكياً مقابل نفقات دخوله المستشفى ونفقات طبية أخرى لم يتكبدها.	IR2021/02
مكتب قطري	الغش: أنشأ أحد مساعدي شؤون السفر حساباً مكرراً لأحد الموردين مستخدماً رقم حسابه المصرفي الشخصي، وحصل على مقابل بدل إقامة يومي بغير وجه حق بقيمة ١٦٦١ دولاراً أمريكياً.	IR2021/09
مكتب قطري	الغش: تلقى أحد مساعدي المشتريات عمولات من خمسة موردين لخدمات تأجير السيارات، بإجمالي ٨٧٦٤ دولاراً أمريكياً (أي ما يعادل ٤,٢ أضعاف صافي الراتب الشهري لمساعد المشتريات).	IR2021/10
مكتب قطري	الإهمال في الشراء: طلب موظف من الفئة الفنية عروضاً من عدد محدود من الموردين في غضون مهلة قصيرة وبتحديد اختصاصات غامضة. وتفاوض الموظف بعد ذلك مع المورد وأذن بسداد دفعة مقدمة نسبتها ٥٠٪، خلافاً للشروط التعاقدية، ثم أخفق في متابعة المواعيد النهائية واستلام المشتريات كاملة، لا سيما بعض البرمجيات المقدرة بمبلغ ٧٩ ٥٦٠ دولاراً أمريكياً. وترتب على ذلك أن المنظمة لم تتمكن من تزويد الجهة المانحة للمشروع بما يضمن أنها حصلت على أفضل قيمة مقابل المال.	IR2021/17

الموقع	الملخص	الرقم المرجعي للموارد البشرية ^١
مكتب فطري	الغش في المشتريات: أجرى ممثل المنظمة الاختيار الأولي للموردين بصفة شخصية، قبل إعطاء تعليمات لموظفي المنظمة بتنفيذ عمليات الشراء "الممتلئة"، ومن ثم، سمح بنشر ثقافة تتسامح مع تزييف المنافسة من خلال إعداد وثائق مُدلسة.	IR2021/18
مكتب فطري	المحسوبية: شرع ممثل المنظمة وموظفوه في عملية اختيار تنافسية "غير رسمية" لفرصة "تدريب"/ وظيفة خبير استشاري، اشتملت على استعراض سيرتين ذاتيتين لمرشحين مزعومين لم يتقدموا للوظيفة، و/ أو لم يكونوا مؤهلين لشغلها. وكان الغرض من عملية الاختيار هذه تعيين شخص كان وزير الخارجية قد أوصى به ومنحه أجراً مقابل ذلك.	IR2021/14
مكتب فطري	المحسوبية والتضليل: صاغ موظف من الفئة الفنية اختصاصات وظيفة، وعيّن فيها أحد معارفه بناءً على تقرير اختيار استشاري يوثق زوراً ما يُفترض أنها عملية اختيار تنافسية. وأعدّ هذا الموظف أيضاً وثائق مزيفة لعملية الاختيار التنافسي "غير الرسمية" المذكورة في الحالة أعلاه ذات الرقم المرجعي للموارد البشرية IR2021/14.	IR2021/15
مكتب فطري	المحسوبية: أعدّ موظف من الفئة الفنية وثائق مزيفة وشارك في عملية التوظيف التنافسية "غير الرسمية" التي بدأها ممثل المنظمة (انظر الحالة ذات الرقم المرجعي للموارد البشرية IR2021/14).	IR2021/21
مكتب فطري	المحسوبية: شكّل موظف من الفئة الفنية لجنة اختيار، ووقّع على تقرير اختيار استشاري بعد تحليل تنافسي مزعوم لـ "مرشحين" لم يتقدموا و/ أو لم يكونوا مؤهلين لهذه الوظيفة. وكان الغرض تعيين أحد المعارف في كلية الطب ووزارة الصحة.	IR2021/16
مكتب فطري	السرقه: حصل أحد موظفي الدعم على بطاقة وقود بحجة إعادة تزويد المولد الخاص بممثل المنظمة بالوقود، وبدلاً من ذلك، استفاد من البطاقة للاستخدام الشخصي، وبلغت قيمة البطاقة ١٥٠ دولاراً أمريكياً (ما يعادل ٢٠٪ من راتبه الشهري). وأعطى الموظف رشوة لفني كهرباء وعامل وقود مقابل مساعدته في هذا المخطط.	IR2021/19
مكتب فطري	الإخفاق في التصرف: أخفق ممثل المنظمة في الشروع في اتخاذ تدابير تصحيحية بشأن ادعاءات إساءة استعمال بطاقات الوقود المبيّنة في الحالة أعلاه رقم IR2021/19.	IR2021/20

الملحق ٧

تقييم معدلات تغطية المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة في عمليات مراجعة الحسابات الداخلية التي أُجريت مؤخراً

الرقم التعريفي للمخاطر	الاسم المختصر	وصف المخاطر	التأثير على أهداف المنظمة	أمثلة على أعمال المراجعة الخاصة بالمكتب والمرتبطة بالمخاطر
١	عدم كفاية التمويل	عدم القدرة على تنفيذ برنامج العمل العام الثالث عشر والاستجابات للطوارئ بنجاح، بسبب عدم كفاية تمويل البرامج والأنشطة.	الاستفادة من المجتمع العالمي	استعراض مجال تعبئة الموارد في إطار عمليات مراجعة الحسابات المتكاملة.
٢	تزامن حالات الطوارئ من الدرجة الثالثة	الإخفاق في إدارة حالات الطوارئ المتعددة والمتزامنة والمتتالية من الدرجة ٣ إدارة ملائمة، بسبب محدودة القدرة، وتعدد التنسيق مع الشركاء، والتحديات التي تواجهها سلسلة التوريد على المستويين الوطني والدولي.	التركيز الكامل للمنظمة واتساقها من أجل التأثير	استعراض مجال برنامج المنظمة المعنى بالطوارئ في إطار عمليات مراجعة الحسابات المتكاملة. - عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية المتأثرة بحالات الطوارئ، مثل المراجعة التشغيلية للمكتب القطري للمنظمة في اليمن (تقرير المراجعة ١١٧٣/٢٠) والمراجعة المحددة الغرض لبرنامج الصحة والتغذية في حالات الطوارئ في اليمن (تقرير المراجعة ١١٧٠/٢٠). - واصل المكتب متابعة التوصيات التي طُرحت في عمليات المراجعة السابقة للمكاتب القطرية المتأثرة بحالات الطوارئ في السنوات الماضية.
٣	الاحتياجات الصحية العالمية المستجدة	عدم القدرة على الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات الصحية العالمية المستجدة في إطار المليارين ١ و ٣، بسبب إعادة تخصيص الأولويات والموارد الوطنية لإدارة جائحة كوفيد-١٩، وتعدد المشاركة المتعددة القطاعات اللازمة لبناء التزام قوي على المستويين الوطني والدولي.	الاستفادة من المجتمع العالمي	تشتمل مصفوفة مخاطر المراجعة المتكاملة على مجال النتائج، بما في ذلك استعراض تحقيق النتائج المتوقعة في الميزانية البرمجية.
٤	عدم اكتمال تنفيذ استراتيجيات استئصال شلل الأطفال	عدم القدرة على استئصال شلل الأطفال بحلول عام ٢٠٢٣، بسبب الاحتياجات البرمجية التي ربما تتجاوز الموارد المتاحة نتيجة لزيادة فاشيات فيروس شلل الأطفال الدائر المشتق من اللقاحات من النمط ٢، وقيود الوصول إلى مستودعات شلل الأطفال المتبقية التي تواجه انعدام الأمن، وضعف الترصد في المناطق المعرضة	التركيز الكامل للمنظمة واتساقها من أجل التأثير	- مراجعة حسابات شلل الأطفال في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط في عام ٢٠٢١. - مراجعة حسابات المكتب القطري للمنظمة في باكستان المدرج في خطة عمل المراجعة لعام ٢٠٢٢.

		للخطر الشديد، وتنذري مستوى القدرات في مجال الترصد وموظفي المختبرات أو موظفي البيانات الصحية، وعدم المبالاة وعدم الثقة من جانب المجتمعات اللذين قد يؤديان إلى ظهور جيوب من الأطفال غير الملقحين.		
٥	الانتقال غير الفعال في مجال شلل الأطفال	عدم القدرة على ضمان الانتقال الفعال لبرامج شلل الأطفال، بسبب زيادة أوجه الضعف في بعض المكاتب القطرية والبرامج التقنية (مثل أنشطة التمنيع الأساسي، وترصد الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، والقدرة على الاستجابة للطوارئ) التي تعتمد اعتماداً كبيراً على موظفي مكافحة شلل الأطفال والتمويل المرتبط بها، وهو ما قد يتسبب في اضطرابات في توفير الخدمات الصحية الأساسية في العديد من الدول الأعضاء الهشة والمتأثرة بالصراعات.	إتاحة الإمكانيات الكاملة للمنظمة	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة حسابات مكافحة شلل الأطفال في المكتب الإقليمي لشرق المتوسط في عام ٢٠٢١. - تغطية الانتقال في مجال شلل الأطفال في إطار عمليات المراجعة المتكاملة (مثل المكاتب القطرية للمنظمة في نيجيريا والصومال وأنغولا في عام ٢٠٢١).
٦	التنفيذ غير الفعال لجدول أعمال التحول في المنظمة	عدم التنفيذ الكامل لجدول أعمال التحول والتحسين المستمر في المنظمة، وذلك لأسباب منها عدم القدرة على توفير الموارد للمجالات المنشأة حديثاً، ومواءمة تقبل المخاطر مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين.	إتاحة الإمكانيات الكاملة للمنظمة	<ul style="list-style-type: none"> - تشمل المراجعات المتكاملة اختبارات تتعلق بتعبئة الموارد وأيضاً مجال التقييم والتعلم التنظيمي. - شارك المكتب في عملية التحول في المنظمة منذ بدايتها، وقدم ملاحظات بشأن بعض مواطن الضعف المحددة المرتبطة بالرقابة على العمليات فيما يتعلق بإعادة تصميم نظام الإدارة المؤسسية. وقدم المكتب ملاحظات أيضاً بشأن المسائل الشاملة المرتبطة بالميزانية البرمجية من أجل التخطيط لتتسق الموارد ورصد الأداء (مثلاً، بشأن المسائل الخاصة بسجل أداء المخرجات). وتشاور المكتب أيضاً مع إدارة الاتصالات بشأن تنقيح مصفوفة المخاطر الخاصة بالمكتب من أجل مواءمتها مع أحدث التغييرات التي طرأت على الاتصالات في إطار عملية التحول. - استعرضت مراجعة عملية التوظيف من خلال نظام ستيليس للتوظيف بعض جوانب التحول.

٧	تهديدات أمن الفضاء الإلكتروني	الإخفاق في منع هجوم إلكتروني كبير أو التعامل معه، أو إساءة استعمال الأصول الرقمية للمنظمة.	إتاحة الإمكانيات الكاملة للمنظمة	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة مواطن الضعف في أمن الفضاء الإلكتروني (٢٠٢١)، لاتزال قيد التنفيذ). - مراجعة ضوابط إدارة كلمات المرور والوصول المميز. - مراجعة عمليات تكنولوجيا المعلومات في إقليم شرق المتوسط (٢٠٢١). ويُدعى المكتب إلى المشاركة بصفة مراقب في بعض اجتماعات مجلس الأمن الإلكتروني.
٨	اضطرابات الأعمال	عدم القدرة على ضمان استمرارية العمليات بسبب الحوادث الأمنية (مثل فاشيات الأمراض أو الهجمات الإرهابية أو الحوادث الأمنية أو الاضطرابات المدنية أو الكوارث الطبيعية) التي تؤثر على مكاتب المنظمة، الأمر الذي قد يهدد سلامة الموظفين والبنية التحتية.	إتاحة الإمكانيات الكاملة للمنظمة	<ul style="list-style-type: none"> - عمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك مراجعة تكنولوجيا المعلومات في إقليم شرق المتوسط (٢٠٢١). - استعراض الوضع الأمني في إطار المكتب الإقليمي وعمليات المراجعة التشغيلية والمتكاملة للمكاتب القطرية للمنظمة. - تشمل عمليات المراجعة النظر في الرقابة على تخطيط استمرارية الأعمال.
٩	عدم الكفاءة في العمليات	عدم القدرة على ضمان كفاءة العمليات، بسبب القواعد والإجراءات الإدارية غير الملائمة وتدني الروح المعنوية للموظفين ورفاههم.	إتاحة الإمكانيات الكاملة للمنظمة	<ul style="list-style-type: none"> - تغطي عمليات المراجعة التشغيلية مجالات الكفاءة التشغيلية الرئيسية (ومبادئ القيمة مقابل المال). - يشارك المكتب بصفة مراقب في مجلس مشاريع نظام إدارة الأعمال.
١٠	المشاركة غير الفعالة لأصحاب المصلحة	عدم القدرة على حشد الشركاء الصحيين العالميين بشكل فعال للالتزام بتنفيذ قرارات جمعية الصحة العالمية واتخاذ إجراءات حيالها، بسبب احتمال عدم المواءمة مع الأولويات الوطنية والدولية المتنافسة.	الاستفادة من المجتمع العالمي	<ul style="list-style-type: none"> استعرض مجال تعبئة الموارد في إطار عمليات مراجعة الحسابات المتكاملة. وعزز المكتب في عام ٢٠٢١ مصفوفته الخاصة بمخاطر المراجعة المتكاملة لتشمل الرقابة على الاعتراف بالشركاء (بما في ذلك تلبية متطلبات إبراز صورة الجهات المانحة).
١١	القيود في الوفاء بالأعمال وتأثيره على المستوى القطري	عدم القدرة على الوفاء بالأعمال المخطط لها وإحداث تأثير على المستوى القطري بسبب تحول التركيز إلى كوفيد-١٩، أو ضعف قدرة الدول الأعضاء، أو العوامل الاجتماعية السياسية (مثل التردد في أخذ اللقاح)، أو تقويض السلطة غير الفعال، أو تعقد إدارة أصحاب المصلحة على المستوى القطري.	التركيز الكامل للمنظمة واتساقها من أجل التأثير	<ul style="list-style-type: none"> تشتمل مصفوفة مخاطر المراجعة المتكاملة على مجال النتائج، مع استعراض تحقيق النتائج المتوقعة في الميزانية البرمجية.

١٢	عدم القدرة على قياس النتائج	عدم القدرة على قياس الأثر، بسبب عدم توافر البيانات الصحية، وعدم فعالية نظم جمع البيانات الصحية والإبلاغ على المستويين الوطني والدولي.	التركيز الكامل للمنظمة واتساقها من أجل التأثير	<ul style="list-style-type: none"> - تشتمل مصفوفة مخاطر المراجعة المتكاملة على استعراض الوظائف الأساسية للمنظمة المتمثلة في رصد الحالة الصحية والاتجاهات الصحية. - المراجعة المقررة للبيانات والتحليلات والتنفيذ من أجل تحقيق الأثر (٢٠٢٢) - المراجعة المقررة لاستعراض الميزانية البرمجية (٢٠٢٢).
١٣	الاستغلال والانتهاك الجنسيان والغش والفساد، وغيرها من أشكال إساءة السلوك	عدم القدرة على منع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والغش والفساد، وغيرها من أشكال إساءة السلوك، واكتشافها والتعامل معها، بسبب محدودية الموارد اللازمة لتنسيق تنفيذ سياسات المنظمة، بما في ذلك زيادة الوعي على المستوى القطري، لا سيما في السياقات التشغيلية الصعبة.	إتاحة الإمكانات الكاملة للمنظمة	<ul style="list-style-type: none"> - تعزيز القدرة على إجراء التحقيقات. - شارك المكتب في عام ٢٠٢١ في الفريق العامل التابع للمنظمة المعنى بالغش، بهدف تحسين عملية تقييم مخاطر الغش. - اختبارات مصفوفة المراجعة المحدثة فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. - يعكف المكتب منذ عام ٢٠١٨ على تقديم عرض تقديمي للموظفين عن التوعية بممارسات الغش في إطار مهامه المتعلقة بالمراجعة. ويوفر المكتب أيضاً معلومات عن التوعية بالغش في الدورات التعريفية للموظفين الجدد في المقر الرئيسي والدورات التعريفية لرؤساء المكاتب القطرية للمنظمة في البلدان والأقاليم والمناطق. - تشمل الاختبارات المعيارية في معظم عمليات المراجعة مجالات الغش المحتملة، مثل الفصل بين المهام في مجالات حساب السلف المستديمة الإلكتروني، والمدفوعات، والمشتريات، والأصول الثابتة.
١٤	الجودة والتميز في الأعمال المعيارية للمنظمة	عدم القدرة على الاعتراف بالمنظمة بأنها تقدم إرشادات تقنية ومنتجات وخدمات عالية الجودة (ومنها تلك المسندة بالبيانات والمستقلة)، ومبادرات مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩، وكوفاكس، فيما يتعلق بالاحتياجات الصحية العامة المستمرة والمستجدة في مشهد علمي سريع التغير.	إتاحة الإمكانات الكاملة للمنظمة	تشمل عمليات المراجعة المتكاملة استعراض الوظائف الأساسية الست للمنظمة، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير على جميع مستويات المنظمة.

١٥	التواصل غير الفعال بشأن الموضوعات العالية الخطورة	عدم القدرة على معالجة "وباء المعلومات" وغيره من موضوعات الاتصال بشأن المخاطر بطريقة متماسكة ومتسقة.	إتاحة الإمكانيات الكاملة للمنظمة	يُستعرض مجال الاتصال في إطار عمليات المراجعة المتكاملة، أي يُستعرض الاتصال في إطار ضوابط المعلومات والاتصالات على جميع مستويات المنظمة. (ملاحظة: لا يغطي الاستعراض وباء المعلومات في حد ذاته).
١٦	عدم القدرة على الحفاظ على الدور القيادي للمنظمة	عدم القدرة على الحفاظ على الدور القيادي للمنظمة في مشهد صحي عالمي متغير، مع زيادة مشاركة الجهات الفاعلة ذات الموارد الكبرى مقارنةً بالمنظمة.	الاستفادة من المجتمع العالمي	تُستعرض بعض جوانب القيادة في إطار عمليات المراجعة المتكاملة، مثل: (١) استعراض الوظيفة القيادية للمنظمة في إطار الوظائف الأساسية؛ (٢) استعراض جهود التعاون لمراكز الميزانية، التي تُعد جزءاً من وظيفة القيادة الأساسية (مثل الفعالية في إنشاء آليات لتنسيق العمل مع وكالات الصحة والتنمية الأخرى).

* المخاطر الرئيسية لمنظمة الصحة العالمية (أيار/ مايو ٢٠٢١)، أعدتها منظمة الصحة العالمية، (بالإنكليزية) على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.who.int/publications/m/item/principal-risks> (تم الاطلاع في شباط/ فبراير ٢٠٢٢).

= = =